الوثائق السرية البريطانية

ثمانية حلقات

[الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الأولى :(في الوثائق: المفاعل العراقي وتسلم مبارك الحكم ومخاوف من](www.aawsat.com)
www.aawsat.com
[الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الثانية» :(بروفايل» بريطاني عن مبارك عندما زار لندن كنائبا للساد](www.aawsat.com)
www.aawsat.com

الوثائق السرية البريطانية

ثمانية حلقات

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الأولى):

في الوثائق: المفاعل العراقي وتسلم مبارك الحكم ومخاوف من لجوء اسرائيل للسلاح النووي

ثاتشر اعتبرت الدبلوماسية في الشرق الأوسط مرهقة









المنشآت النووية العراقية بعد الهجوم الإسرائيلي وكاسبر واينبيرغر : بيغن فقد صوابه



كاسبر واينبيرغر مع وزير الدفاع الإسرائيلي في إسرائيل



جيسكار ديستان و لورد كارينغتون



الكرسي الذي أراد أن يجلس عليه جيسكار ديستان



مارغريت ثاتشر مع عائلتها في داونينغ ستريت

لندن: عبد اللطيف جابر

تبدأ «الشرق الأوسط» ابتداء من اليوم، نشر سلسلة من الحلقات تستمد مادتها من وثائق سرية بريطانية، أفرج عنها هذا الشهر بناء على قانون السرية المطبق على الملفات الرسمية التي مضى عليها 30 عاما.

ففي نهاية كل عام في شهر ديسمبر (كانون الأول) تزيل الحكومة البريطانية قيود السرية المفروضة على نقاشات رئاسة الوزراء ومحاضر جلساتها ومراسلات سفاراتها مع جهازها الإداري في وزارة الخارجية ولقاءات وزرائها مع نظرائهم في الدول الأخرى وطواقم مباحثاتها الدولية ومفاوضاتها في أمور الساعة والقضايا الدولية.

طبعا بعض الملفات يبقى قيد السرية لمدة أطول من ذلك، كما أن بعض الوثائق قد تحتوي على أسماء أشخاص ما زالوا في مواقع حكومية رسمية وقد يتعرض أصحابها للإحراج أو الأذى الشخصي، فتجد أن بعض الأسماء حذفت عمدا من الوثيقة.

الوثائق المفرج عنها تعود الى عام 1981 ومنطقة الشرق الأوسط، خصوصا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، استحوذت على حصة كبيرة من هذه الوثائق السرية، خصوصا أنها جاءت في فترة حرجة من التطورات السياسية في المنطقة، التي شهدت استمرارية مفاوضات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، لكن، وخلافا لملفات العام الماضي، فإن وثائق هذا العام تتضمن عوامل جديدة في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بوجود إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان. وثائق العام الماضي تضمنت المفاوضات بين مصر وإسرائيل بوجود الرئيس المصري الراحل أنور السادات في خضم مفاوضات كامب ديفيد بينه وبين رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن وتحت رعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر. إلا أن العامل الجديد في المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وهذا ما عكسته الوثائق البريطانية، هو اغتيال السادات وتسلم نائبه حسني مبارك زمام الأمور في مصر. كما أن المباحثات بين السادات وبيغن قد تعثرت قبل أشهر من اغتيال السادات، الذي كان يريد غطاء دوليا للضغط على إسرائيل.

مباحثات السادات مع مارغريت ثاتشر في داونينغ ستريت تستحوذ على حصة كبيرة من الوثائق، لكن اللافت للنظر هو كيف أن بريطانيا كانت تنظر إلى مبارك، على الرغم من أنها كانت تعتبره أقل ذكاء وحنكة من السادات، لكنها اعتبرته الوريث الشرعي الذي يمكن الاعتماد عليه في استمرار مصر على نفس النهج في العلاقات الدولية. إحدى الوثائق تتناول هذا الجانب من الزيارة وتلقي بعض الضوء على نظرة بريطانيا لمصر تحت حكم مبارك من خلال زيارته لبريطانيا قبل اغتيال السادات.

ومن الوثائق التي أزيح عنها ستار السرية وكانت من الأحداث الكبرى في الشرق الأوسط هي تلك التي تتعامل مع الملف العراقي من خلال تدمير إسرائيل المنشآت النووية العراقية. بعض الوثائق بهذا الخصوص تبين كيف أن إسرائيل كانت تتعامل من دون تنسيق مع حلفائها الغربيين، خصوصا الولايات المتحدة، وجاء هذا في برقية من سفارة بريطانيا في واشنطن، والتي تبين أن وزير الدفاع الأميركي كاسبر واينبرغر آنذاك كان غاضبا وهاجم مناحم بيغن عندما سمع الخبر قائلا إن «بيغن قد فقد صوابه».

في العام الماضي سلطت بعض الوثائق الضوء على خشية بريطانيا من جدية إسرائيل في استخدام الأسلحة النووية في حالة شعور الأخيرة بالوحدة والتحدي. ويظهر ذلك جليا من خلال تقييم السفارة البريطانية في تل أبيب للوضع في الشرق الأوسط، ومن خلال معلوماتها الخاصة حول امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية، على الرغم من عدم تأكيد الأخيرة أو نفيها الموضوع لعشرات السنين.

وتقدر الترسانة النووية الإسرائيلية بأكثر من مائتي رأس نووي، حسب ما قدره خبراء الأسلحة النووية بعد سلسلة المقالات التي كتبتها صحيفة «الصنداي تايمز» بناء على التسريبات التي وصلتها من المهندس الإسرائيلي مردخاي فعنونو، الذي عمل في مفاعلات ديمونة.

وتظهر الملفات كذلك كيف أن رئيسة الوزراء في ذلك الوقت مارغريت ثاتشر التي تولت منصبها قبل ذلك بعام وجدت أن الدبلوماسية في الشرق الأوسط مرهقة. وهناك وثائق تتناول صفقات الأسلحة بين الدول العربية ومفاوضات الراحل الملك حسين في هذا الخصوص. كما تتناول موقف بريطانيا من بيع الأسلحة للعراق وإيران.

وبخصوص الحرب العراقية ـ الإيرانية تبين بعض الوثائق أن الموقف البريطاني يحبذ أن لا يكون هناك غالب أو مغلوب في نهاية الحرب، وكانت تحرص بريطانيا على إبقاء علاقاتها متساوية مع البلدين. الملف الإيراني يتناول ترحيل عدد من الطلبة الإيرانيين من بريطانيا وكذلك إغلاق السفارة البريطانية في طهران بعد التهديدات الذي تعرض له مبنى السفارة وبعض التقارير الكاذبة حول وجود قنابل قد تهدد السفارة.

كما تلقي الوثائق المفرج عنها بعض الضوء حول محاولات الحكومة البريطانية التدخل في عمل «بي بي سي» ورفض الأخيرة لأي تدخلات رسمية. وبخصوص برنامج يتناول عمل الأجهزة الأمنية البريطانية والذي يبين عدم رضا الحكومة حول ما يتضمنه من معلومات هناك ملاحظة بخط يد رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر تقول فيها إنها مستعدة لأن «تستعمل حق الفيتو» بخصوص بث البرنامج. إلا أن محاولات الدولة باءت بالفشل وبث البرنامج بعد لقاء سكرتير الوزارة مع المدير العام لـ«بي بي سي»، إلا أن الوثائق تبين أن التدخلات قد أدت إلى تعديلات في محتوى البرنامج. وقال سكرتير الوزارة بعد بث البرنامج إن السير ايان تريثوان (مدير «بي بي سي») لم يتمكن من

«تنظيف البرنامج» كما اتفقنا. وكانت قد نفت الـ«بي بي سي» أنها أطلعت أحدا على البرنامج بعد أن نشرت «الغارديان» آنذاك أنه حصلت تعديلات على البرنامج بسبب الضغوط الخارجية. لكن من الواضح من هذه الوثائق أن «بي بي سي» لم تكن صادقة وأن بعض الرسميين اطلعوا عليه قبل بثه.

هناك بعض القصص الخفيفة المضحكة التي تبين التصرفات الطفولية لبعض رؤساء الدول مثل طلب الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أن يجلس على كرسي بذراعين خلال القمة الفرنسية ـ البريطانية في داونينغ ستريت. وطلب الطاقم الفرنسي من نظيره البريطاني أن تتخلى مارغريت ثاتشر عن كرسيها أو أن يجلس الرئيس الفرنسي على كرسي مشابه حتى لا تبدو ثاتشر أكثر أهمية خلال القمة.

وهناك وثيقة تتناول مراسلات بين رئاسة الوزراء وبين الطاقم الإداري حول إعادة تجديد داونينغ ستريت والمكاتب الوزارية الأخرى والتكلفة بخصوص ذلك. ودونت ثاتشر بخط يدها قائلة إنها لا تحتاج الكثير من الأسرة والأغطية لأنها تستخدم غرفة نوم واحدة فقط، مضيفة أنها ستدفع من جيبها 19 جنيها (28 دولارا) ثمن لوح الكي، خصوصا حتى لا تضطر للإجابة عن ذلك خلال المساءلات في البرلمان.

* ملابسات وأسرار الغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقي ـ الطاقم الفني الفرنسي ينسحب من المكان بحافلات قبل دقائق.. ووزير الدفاع الأميركي يستشيط غضبا ويقول إن مناحم بيغن «فقد صوابه»

* في برقية أرسلت من واشنطن وموجهة إلى مكتب رئاسة الوزراء وتحمل تاريخ الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي في العراق، أي 7 يونيو (حزيران) 1981. تحمل الرسالة اسم موقعها (هندرسون) ويقول فيها «إن (كاسبر) واينبرغ (وزير الدفاع الأميركي في إدارة الرئيس رونالد ريغان) كان يجلس معي عندما تلقى مكالمة من البيت الأبيض تعلمه بالغارة. وقال لي بشكل شخصي هناك أخبار، سيكون قد سمع بها الجميع عندما تصلك هذه البرقية، بأن الإسرائيليين استخدموا طائرات «إف 15» وقنابل خاصة وموجهة من دون أي تحذير مسبق للأميركان في هجومهم على المنشآت النووية العراقية. هناك خطر بأن طواقم الفنيين الفرنسيين والإيطاليين قد أصيبوا بأذى جراء الغارة، ولا علم للأميركان بذلك.

وتضيف البرقية أن واينبرغ كان غاضبا من الغارة وظهر مضطربا. وقال واينبرغ لهندرسون «لقد اختل بيغن وفقد صوابه».

طبعا المفاعل النووي العراقي كما أظهرت الكثير من البرقيات وبشهادة وكالة الطاقة الذرية لم يصل لمرحلة إنتاج اليورانيوم المخصب الذي يمكن استخدامه في القنابل النووية، ولهذا قررت إسرائيل الهجوم في 7 يونيو. وتشير إحدى البرقيات إلى أن الإسرائيليين كانوا يخشون من أنهم لو تأخروا إلى شهر يوليو (تموز) فإن ضرب المفاعلات قد يؤدي إلى إشعاعات نووية من الصعب السيطرة عليها.

كما أن وزير الدفاع كاسبر واينبرغ كان يخشى ليس فقط رد الفعل العراقي أو العربي وإنما غضب فرنسا وإيطاليا بسبب وجود طواقمهما الفنية الذين يعملون في المنشآت العراقية قريبا من بغداد إذا تعرض أي منهم لأذى، لكن لم يصب أي من هؤلاء بأذى. السؤال الذي يطرح نفسه هو هل كانت فرنسا على علم بالغارة ومن هنا أعطت طاقمها الفني تعليمات بإخلاء المكان قبل الغارة بدقائق واستقلال حافلات بدلا من التوجه على الأرجل، كما جرت العادة، إلى أماكن سكنهم.

وتلقي وثيقة أرسلت من السفارة البريطانية في العاصمة الأردنية عمان الضوء على ذلك. وتقول البرقية المؤرخة في 10 يونيو، أي بعد ثلاثة أيام من الهجوم الإسرائيلي، إن الدبلوماسي في السفارة الفرنسية الذي ودع الطاقم الفني الفرنسي لدى مغادرته بغداد، أبدى بعض الملاحظات «في نقاشه معنا» حول الهجوم الجوي الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية قائلا، أولا إنه من العادة أن يعمل الطاقم في المنشأة العراقية في الطويثة أيام الأحد، كون العطلة الرسمية بالنسبة لهم هي يوم الجمعة من كل أسبوع (حسب المعمول به في البلدان الإسلامية). لكن في ذلك اليوم غادر الفنيون الفرنسيون المكان بشكل غير متوقع، واستقلوا، وعلى غير العادة، الحافلات للرجوع إلى أماكن سكنهم بدلا من

المشي وهذا ما كانوا يقومون به دائما. ويقول إن هذا القرار في مغادرة المكان فورا وبسرعة كان السبب وراء النجاة بحياتهم، لأن الطائرات الإسرائيلية ظهرت بعد دقائق من مغادرة الفريق الفرنسي.

كما أضاف الدبلوماسي الفرنسي أن المنشأة العراقية غير قادرة على إنتاج مواد انشطارية نووية قبل فترة لا تقل عن 5 إلى 7 سنوات، وحتى في تلك الفترة سيكون من الصعب عليها إنتاج أسلحة نووية من دون تقنيات إضافية والتي ما زالت المنشأة تفتقد إليها. وأضاف الدبلوماسي أن المفاعل قد تم تدميره بالكامل، وهناك منشأة أخرى صغيرة لم تدمر فهذه تستخدم للتدريب فقط.

وفي برقية أخرى من السفارة البريطانية في بغداد أرسلت إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون تقول إن طائرات إسرائيلية، وعددها بين 8 و15 من نوعي «إف 15» و«إف 16» هاجمت مفاعل «تموز 2» لكن بعد الفحوصات الأولية تبين أنه لم يكن هناك أي تسرب إشعاعي في المنطقة.

* إسرائيل تختار يوم احتفال السفارة الإيطالية في بغداد باليوم الوطني الإيطالي

* وتسرد البرقية عدد القنابل التي لم تنفجر خلال الهجوم، وكذلك الدمار الذي تم للمنشآت. البرقية تقول «إن الكثير من الدبلوماسيين الغربيين تجمعوا للاحتفال في اليوم الوطني الإيطالي الساعة السابعة مساء بعد الضربة الأولى. وفي السابعة والنصف أطلقت صافرات الإنذار بسبب الهجوم الثاني، وبسبب الأسلحة المضادة للطائرات تحولت سماء بغداد إلى مسرح للألعاب النارية». وتقول البرقية «إن سفير وقنصل فرنسا لم يوجدا بين أعضاء السلك الدبلوماسي في الاحتفال الإيطالي، واستخلصنا من ذلك أن المنشأة العراقية في خطر. كما لا حظنا أن رد الفعل العراقي جاء متأخرا وأن الأسلحة المضادة للطائرات المستعملة قديمة، كما أن صافرات الإنذار جاءت متأخرة على الرغم من أن العراق كان في حالة حرب مع إيران».

* الموساد يسرب معلومات للصحافة البرازيلية يتهم فيها البرازيل ببيع اليورانيوم للعراق

* واستخدمت إسرائيل لتبرير هجومها على المنشآت العراقية اتهامات للوكالة الذرية بأنها لم تقدم أجوبة واضحة حول مستقبل البرنامج النووي العراقي، كما أن هناك بعض الوثائق التي تبين أنها اختلقت بعض القصص تقول بأن البرازيل قد زودت العراق باليورانيوم وهذا ما نشرته بعض الصحف البرازيلية.

وفي برقية أرسلت من مكتب البعثة البريطانية في فيينا إلى قسم الطاقة في وزارة الخارجية البريطانية، تقول بأن «ديفيد فيشر (من الوكالة الدولية) قد قدم إجابات واضحة لجميع الأسئلة التي طرحت حول البرنامج النووي العراقي». الوثيقة مستقاة من وثيقة أخرى للوكالة الذرية «والتي سربها فيشر بإيعاز من مدير الوكالة لبعض البعثات الدولية في فيينا».

وتقول البرقية الموجهة إلى قسم الطاقة بوزارة الخارجية «إن الوثيقة تقدم إجابات مقنعة لجميع الأسئلة والانتقادات الموجهة للوكالة بخصوص العراق». وتضيف الوثيقة للأسف فإن «الوثيقة لم تنشر علنا، لكنها ما زالت قيمة ومهمة لمن يريد أن يطلع عليها في وزارة الخارجية»، ويمكن استعمال الحجج التي تسردها في وجه «الانتقادات» الإسرائيلية، و«لكن دون الكشف عن مصدرها» في الوكالة. أما بالنسبة لاتهام البرازيل بتزويدها اليورانيوم للعراق فتبين بعض الوثائق أن التقارير الصحافية التي نشرت في البرازيل حول الموضوع كان مصدرها جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد). وتقول وثيقة أرسلت من السفارة البريطانية في تل أبيب إلى مكتب «الشرق الأوسط» في وزارة الخارجية ومؤرخة في 24 يونيو بأن السفير البرازيلي قد تم استدعاؤه من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية لمناقشة الادعاءات البرازيلية بأن الموساد كان وراء المعلومات التي نشرتها الصحافة البرازيلية حول بيع اليورانيوم للعراق. وكان السفير البرازيلي قد عاد لتوه إلى تل أبيب بعد فترة غياب (لا تعرف أسبابها) دامت ثلاثة شهور.

وتقول البرقية إن السفير (ماريز) قد صرح للصحافة بأن لا تقرأ الكثير حول غيابه المستقبلي، وأنه لا يفضل أن يفسر غيابه بأنه احتجاج على عمله في السفارة. وتضيف البرقية أن السفير ماريز قد سئم العمل في المكان ويرى «أن سياسات رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن صعب هضمها وأنه لا يشعر بالسعادة في عمله هنا. وسوف يحاول

استخدام الحادث كوسيلة للبحث عن سفارة أخرى في مكان آخر وأن يترك السفارة في تل أبيب لنائبه». وتضيف البرقية أن «وزير الخارجية الإسرائيلي قد نفى نفيا قاطعا بأن تكون أي وكالة إسرائيلية أو أي مسؤول رسمي إسرائيلي وراء الاتهامات بأن البرازيل باعت اليورانيوم للعراق». لكن البرقية تؤكد أن قصة بيع اليورانيوم «كانت إسرائيل بالتأكيد وراءها، كجزء من سلسلة من الاختلاقات وتلفيق الحقائق التي قامت بها إسرائيل في محاولتها تبرير هجومها على المنشآت العراقية».

* أزمة دبلوماسية: الرئيس الفرنسي أصر على كرسي بذراعين مثل رئيسة وزراء بريطانيا ـ مشاورات جرت قبل القمة الثنائية لحل أزمة الكرسي

* على الرغم من أن الوثائق التي أزيح عنها قوانين السرية أمس تتناول الأوضاع الدولية بكل جدية وخطورة، فإن بعضها لا يخلو من الفكاهة وأحيانا بعض التفاهات مقارنة بما هو مطروح للنقاش في المحافل الدولية، وخصوصا عندما يكون الموضوع يخص لقاء قمة بين قوى عظمى والموضوع المطروح على بساط البحث قد يقرر مصير الشعوب.

خلال التحضير للقمة المقترحة بين الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر بعث وزير الخارجية البريطاني اللورد كارادون إلى السفير البريطاني في باريس يطلب منه التدخل ويحل بعض القضايا التي طرحها الفريق الفرنسي الذي قدم إلى لندن للتحضير للقمة قبل وصول الرئيس الفرنسي إلى داونينغ ستريت.

وقال اللورد كارينغتون في برقيته «الوفد الفرنسي الذي حضر إلى داونينغ ستريت ونظر إلى الترتيبات للقاء اعترض على شيء غريب جدا. قالوا إن الرئيس لن يقبل أن يجلس على كرسي من دون ذراعين، وسيظهر الرئيس بأنه أقل أهمية من مارغريت ثاتشر التي ستجلس على كرسي بذراعين».

ويضيف اللورد كارينغتون أن «قاعة اجتماعات الوزارة مصممة بهذا الشكل ولا تحتمل التغيير في إعادة تنظيم كراسيها ومن الصعب إضافة كرسي بهذا التصميم إلى المكان. وعلى أية حال لقد استضافت هذه الغرفة الكثير من رؤساء الدول والحكومات سابقا ولم تواجه هذه المشكلة من قبل. كما أنني أجد صعوبة في الاعتقاد بأن هذه هي أمنيات الرئيس الفرنسي، كما أنه لم يثر هذه المشكلة سابقا عندما حضر إلى داونينغ ستريت عام 1976».

ويطلب اللورد كارينغتون من السفير أن يناقش الموضوع «بشكل غير رسمي» مع وزير الخارجية الفرنسي ويحل «هذا الإشكال الصغير» معه عندما يجتمع معه في اليوم التالي.

وفي رده في اليوم التالي قال السفير البريطاني في برقيته: «لقد ناقشت الموضوع مع جاك دال وفوجئت بإصراره ورد فعله، إذ اقترح أن يزاح كرسي رئيسة الوزراء إلى إحدى زوايا الغرفة وبهذا ستجلس هي والرئيس على الكراسي الأخرى المتشابهة المحيطة بالطاولة. وقال إن الرئيس سيفاجأ لو كان الترتيب سيتم على عكس ذلك».

«وقلت له نحن والكثير من الناس الموجودين في المكان ستكون مفاجأتهم أكبر لو اكتشفنا أن الرئيس غير راض عن هذا الترتيب المعمول به في داونينغ ستريت لعشرات السنين ولم يعترض عليه أي من رؤساء الدول ممن زاروا 10 داونينغ ستريت.. لكنه وعد أن ينظر في الأمر، ويكتشف بنفسه إذا كان قد اعترض أي من الرؤساء الفرنسيين السابقين الذين زاروا داونينغ ستريت على هذا الترتيب».

وفي وثيقة أخرى تحمل ختم داونينغ ستريت كتب السكرتير الخاص لمارغريت ثاتشر: «بكل جدية يصر الطاقم الفرنسي أن يكون هناك كرسي آخر بذراعين للرئيس الفرنسي شبيه بكرسي رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر».

* ثاتشر: أستخدم فقط غرفة نوم واحدة ومستعدة لدفع ثمن لوحة الكي

* تختار المعارضة البرلمانية حتى أصغر الأمور من أجل تسجيل أهداف سياسية ضد الحزب الحاكم والحكومة. وحاولت المعارضة العمالية اتهام حكومة مارغريت ثاتشر من خلال القنوات الرسمية المتاحة، وقدمت أسئلة حول

مستوى الصرف على المكاتب الحكومية وشقق الوزراء خلال مساءلة رئيسة الوزراء في البرلمان ومن خلال الرسائل الرسمية حول تكلفة تجديدات مقر رئاسة الوزراء والمكاتب الأخرى التابعة للوزارات الأخرى.

وجاء هذا على خلفية التسريبات التي نشرتها صحيفة «التايمز» حول التقليصات في المصاريف العامة. ودخلت مارغريت ثاتشر في مراسلات مع مستشاريها والشركات المقترحة في عمليات التجديد حول الفواتير والتكلفة. وكانت تستقبل رسائل من سكرتيرها الخاص حول الموضوع وتكتب ردها على الرسائل بخط يدها حول رأيها في كل بند من بنود الفواتير المدرجة. وبعد مراجعات للتكلفة النهائية لتجديد مكتب من مكاتب الحكومة أبدت رئيسة الوزراء رضاها وموافقتها «لأنها لا تريد مزيدا من الإحراج» في البرلمان. وكتبت حول التقديرات الأولية العالية التكلفة بخط يدها «الفكرة ليست جيدة. هل من المعقول أن تصل تكلفة تجديد حمام وغرفة إلى 26 ألف جنيه؟».

وقالت في ردها في إحدى الرسائل: «شكرا على الشرح المقدم حول تقليص التكاليف في إعادة تجديد مكتب إقليم ويلز في كاردف». وأضاف سكرتيرها أن «رئيسة الوزراء سعيدة جدا بالترتيبات الجديدة التي تحققت». وكانت قد علقت على تعليق سكرتيرها الخاص الذي قال إن التكلفة قد تقلصت من 26 ألف جنيه إسترليني إلى 12 ألفا». وعندما نوقشت التكلفة الخاصة بمقر الرئاسة في 10 داونينغ ستريت حيث تعيش مارغريت ثاتشر مع زوجها دينيس فقد دخلت رئيسة الوزراء في نقاش في أدق التفاصيل حول تجديد المكان.

وكتب سكرتيرها إلى وزارة البيئة المسؤولة عن التجديد يقول «كما تعرف أن رئيسة الوزراء قلقة من توجيهات الانتقادات لها حول التكلفة الزائدة للمكاتب، خصوصا أن المعارضة بدأت بتوجيه أسئلتها للحكومة حول الموضوع». وأضاف السكرتير مشيرا إلى أن هناك أخطاء حسابية في الفاتورة وأن المجموع لبعض التجديدات في 10 داونينغ ستريت هو 1836 جنيها إسترلينيا وليس 1736 جنيها كما جاء في الفاتورة.

وكتبت مارغريت ثاتشر بخط يدها تقول «سوف أدفع من جيبي ثمن لوح الكي، وأن هناك أغطية كافية للأسرة، لغرفة النوم التي نستخدمها». وتبين الفاتورة أن تكلفة تجديد أغطية الأسرة في 10 داونينغ ستريت ستصل إلى 464 مليون جنيه (700 دولار) وسعر لوح الكي قدر بـ19 جنيها إسترلينيا (28 دولارا) والذي قررت ثاتشر أن تدفعه من جيبها الخاص.

وكما كتب سكرتيرها الخاص معلقا على بنود الفاتورة بخط يده يقول «من الصعب قبول هذه الأرقام. سوف أكتب للوكالة المسؤولة لتزويدنا بتفاصيل أكثر حول التكلفة الإجمالية». وعلقت ثاتشر على نفس الرسالة بخط يدها تقول «إنني أتفق معك تماما». وأضافت: «إننا نستخدم غرفة نوم واحدة، سوف أدفع لأغطية الغرفة والوسائد التي نستخدمها، وكذلك للوح الكي».

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الثانية)

« بروفايل» بريطاني عن مبارك عندما زار لندن كنائبا للسادات

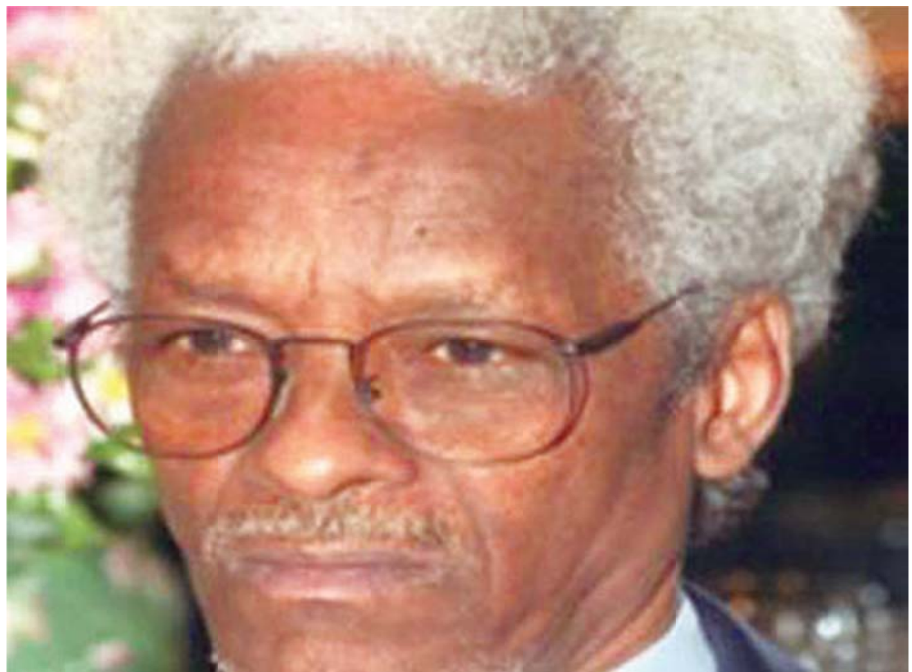


لقاء حسني مبارك مع مارغريت ثاتشر



الانسحاب الروسي من أفغانستان («الشرق الأوسط»)





لندن: عبد اللطيف جابر

في حلقة اليوم تتناول «الشرق الأوسط» زيارة حسني مبارك، نائب الرئيس المصري، إلى المملكة المتحدة، وتتضمن وثائق حول قراءة بريطانيا لشخصية مبارك (بروفايل) الذي كانت تنظر إليه على أنه «محدود الثقافة، لكنه حميم وبشوش». وفي تقييمها له تقول الدوائر الرسمية البريطانية من خلال وثائقها «إن دماثته الظاهرة تخفي درجة عالية من القساوة وعدم الرحمة».

وتحذر بعض الوثائق الرسميين البريطانيين ألا يذكروا أو يشيروا إلى أقرباء زوجته سوزان في إقليم ويلز، كون والدتها تنحدر من هناك، إلا إذا تطرق مبارك أو زوجته إلى الموضوع بنفسيهما لأنهما «لا يحبذان طرق الموضوع، ويفضلان التقليل من أهميته».

وأراد مبارك من ثاتشر أن «تساعد في دور أكبر لأوروبا في الشرق الأوسط للضغط على الإسرائيليين». وقال إذا كان هناك تقدم على هذه الجبهة فإن هذا سيساعد مصر في حل مشاكلها مع الدول العربية المعتدلة مثل السعودية والبحرين والكويت والإمارات العربية. كما كانت تريد ثاتشر أن يعقد مؤتمر دولي لتحريك عملية السلام ووضع مناحم بيغن على المحك.

كما تقول بعض الوثائق «يجب إعطاء أهمية خاصة لمبارك»، لاعتقاد بريطانيا أنه الوريث الشرعي للرئيس أنور السادات «في حالة حدوث شيء له»، وأن السادات أراد جلب مبارك قريبا من الحكم لأنه ما زال يحتفظ بوظيفته العسكرية في هذا المنصب، وبهذا يضمن استمرارية دعم المؤسسة العسكرية للنظام في المستقبل.

كما تتناول وثيقة أخرى العلاقات بين تشاد وليبيا. وفي محضر اجتماعات الوزارة في 24 فبراير (شباط) 1981 في 10 داونينغ ستريت، كان ترتيب قضية تشاد الثاني على جدول الأعمال. وتطرق وزير الخارجية اللورد كارينغتون إلى العلاقات مع نيجيريا ومستوى التبادل التجاري بين البلدين، وكيف أنه لا بد من تفادي مناقشة عقوبات اقتصادية بحق جنوب أفريقيا العنصرية، لأن التلويح بحق النقض من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا قد يغضب نيجيريا. ولهذا فقد كثف اللورد كارينغتون من اتصالاته بالرئيس النيجيري. وقال اللورد كارينغتون إنه وجد الرئيس شيهو شغاري منشغلا بقضية تشاد خلال زيارته الأخيرة لنيجيريا. وقال إن الرئيس التشادي أودي جوكوني قال للرئيس النيجيري إن الوحدة المعلنة بين تشاد وليبيا تضمنتها وثيقة كتبت بالعربية التي لا يتكلمها لكنه وقع عليها.

* بريطانيا ومصر تريدان عقد لقاء قمة دولي من أجل الضغط على إسرائيل.. وأميركا تماطل

* خلال اجتماع نائب الرئيس المصري حسني مبارك برئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر الذي عقد في سبتمبر (أيلول) 1980، قال مبارك إنه «من الصعب جدا التفاوض مع الإسرائيليين لأنهم يتخذون خطوات أحادية الجانب بخصوص المستوطنات والقدس ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان». كما قال إن الإسرائيليين يتهمون مصر بعدم الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد بسبب «المقالات المعادية في الصحافة المصرية»، التي تستخدمها إسرائيل كذريعة لتبرير خطواتها أحادية الجانب. كما سلم نائب الرئيس المصري لمارغريت ثاتشر نسخة من مراسلات الرئيس السادات مع رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن، والتي تبين غضب الأخير بسبب اقتراح عقد لقاء قمة دولي لتحريك عملية السلام. مصر كانت تريد من عقد قمة دولية إظهار عدم جدية إسرائيل في السلام، ولهذا تريد مراقبة دولية على ما تقوم به من خطوات، خصوصا بعد أن «أوضح السفير الإسرائيلي لحسني مبارك (وهذا ما نقله لمارغريت ثاتشر) أن هذه القضايا، مثل الاستيطان والقدس، لا تنطبق عليها المفاوضات».

وسألت مارغريت ثاتشر نائب الرئيس المصري، حسب وثيقة محضر اللقاء (بحضور طاقم مصري عسكري والدكتور أسامة الباز)، إذا كان يعتقد أن هذه الصعوبات ستستمر خلال وجود مناحم بيغن في الحكم. وأجاب مبارك بأن السبب وراء اقتراح القمة (الذي لا تحبذه إسرائيل) هو تعنت بيغن. وأضافت ثاتشر «لا يمكننا الانتظار حتى موعد الانتخابات الإسرائيلية في نوفمبر (تشرين الثاني) 1981. قمة دولية ستفسح المجال لمساءلة مناحم بيغن حول جميع القضايا والضغط عليه دوليا ووضعه على المحك». لكن تبين أن الولايات المتحدة لم تكن متحمسة لمثل هذه القمة، كما نقل السفير الأميركي في القاهرة بشأن موقف الولايات المتحدة التي كانت تحضر لانتخابات الرئاسة. وحاول السفير القيام برحلات مكوكية بين إسرائيل ومصر حتى يظهر أن مفاوضات السلام مستمرة بين الجانبين وأن الأمور مستتبة. وكانت مارغريت ثاتشر مهتمة بالدور الذي تلعبه مصر في العالم العربي «لإبعاد التغلغل السوفياتي في المنطقة من خلال الجبهة المعادية لـ(كامب ديفيد) في العالم العربي». وقالت إن «موقع مصر مميز في المنطقة، إنه أساسي في النزاع العربي الإسرائيلي، كما أن موقع مصر له انعكاسات كبيرة في العلاقات بين الشرق والغرب، بسبب موقعها الجغرافي والتغلغل السوفياتي في ليبيا وإثيوبيا. إن موقع مصر يجعلها مهمة جدا في الحالتين السياسيتين».

وطلب مبارك من ثاتشر أن «تساعد في دور أكبر لأوروبا في الشرق الأوسط للضغط على الإسرائيليين. إذا كان هناك تقدم على هذه الجبهة فإن هذا سيساعد مصر في حل مشاكلها مع دول العربية المعتدلة مثل السعودية والبحرين والكويت والإمارات العربية. وهؤلاء سيكون بمقدورهم الابتعاد عن جبهة الرافضين الذين هم في المعسكر السوفياتي». وقال مبارك «إن القدس قضية أساسية في المفاوضات، ومن دونها من الصعب التوصل إلى اتفاق». وقال إن «الجانب المصري اقترح خطوات عملية للقضية، وذلك من خلال إعطاء حق الدخول إلى جانبي القدس

الشرقي والغربي للجميع، ويكون هناك مجلس محلي للقدس الشرقية ومجلس محلي للقدس الغربية ومجلس للاثنتين معا. وإذا تم التوصل إلى اتفاق على القدس بما في ذلك رفع علم فوق المدينة يمثل وضعها الخاص فإن جميع العرب سيدعمون ذلك».

وقالت مارغريت ثاتشر إنها على اتصال بالجالية اليهودية، وإنهم يدينون سياسة بيغن الاستيطانية ومفهوم «يهودا والسامرة». لكنها عبرت في الوقت نفسه عن خوفها من التغلغل السوفياتي من خلال الدولة الفلسطينية. ورد مبارك قائلا «إن مصر ستعارض إيجاد دولة فلسطينية تحت المظلة السوفياتية، لأن ذلك سيشكل خطرا على مصر. لكن ستكون هناك مرحلة انتقالية يقرر الفلسطينيون فيها مصيرهم، وقد يقررون التوحد مع الأردن، لكن خلال المرحلة الانتقالية سيتمكن الملك حسين من لعب دور أساسي، لكن مصر غير قادرة التصريح بذلك علنا، لكننا نعرف بأن الملك حسين يحضر نفسه لهذا الدور وهذا النوع من الحل».

وقبل وصول نائب الرئيس إلى بريطانيا تم تحضير نبذة عن سيرته الذاتية وزعت على الدوائر الحكومية المختصة تساعد المسؤولين البريطانيين مثل رئيسة الوزراء وغيرها من أعضاء الحكومة على الاطلاع عليها من أجل معرفة كيفية التخاطب السياسي والشخصي مع الضيف. ويعتقد المسؤولون البريطانيون أنه بعد طرد الخبراء السوفيات من مصر عام 1972 كان مبارك لا يزال يعتبر مقبولا لدى الروس (درس وتدرب في روسيا ويتكلم الروسية) لهذا وظفه الرئيس أنور السادات من أجل إصلاح العلاقات بين البلدين. ويعتقد البريطانيون أن دوره في سلاح الطيران المصري خلال حرب أكتوبر 1973 كان مقبولا داخليا. وعلى الرغم من علاقته السابقة مع الروس فإنه كان ينتقدهم في الجلسات الخاصة، وكان يطمح في تطوير علاقات أفضل وأقرب مع سلاح الجو الملكي البريطاني وشراء أسلحة من المملكة المتحدة وكذلك من فرنسا.

وتقول الوثيقة إن كونه أصغر عمرا من السادات وينحدر من نفس منطقته في مصر في الدلتا، قد «يعني الاستمرارية في علاقات مصر الدولية». وتضيف الوثيقة أن «تعيينه في منصبه كنائب رئيس كان مفاجأة للجميع، لكن من الواضح أن السادات أراد رجلا ما زال في وظيفته العسكرية في هذا المنصب حتى يضمن استمرارية دعم المؤسسة العسكرية للنظام في المستقبل».

وتقول الوثيقة إن «نفوذه قد ازداد خلال السنتين الأخيرتين خصوصا بعد أن أسس الحزب الديمقراطي الوطني ليحل محل الاتحاد الاشتراكي العربي. ومنذ مارس (آذار) 1980 وجميع القضايا التي تخص الرئيس قد تحولت إلى مكتبه، كما أن وزيري الدفاع والخارجية يعتبران من المقربين منه.. كما أنه أصبح مسؤولا عن التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وصوته أصبح مسموعا في جميع الدوائر الحكومية، ويرافق السادات في جميع المناسبات المهمة.. إنه الوريث الشرعي والطبيعي للسادات». وتمضي الوثيقة لتقول إن «ثقافته محدودة، ووجهات نظره بسيطة وتنقصها الحنكة.. لكنه حميم وبشوش.. لكن دماثته الظاهرة تخفي درجة عالية من القساوة وعدم الرحمة.. لكن سفرياته المتعددة ولقاءاته بشخصيات سياسية مهمة قد صقلت تجربته السياسية».

وتحذر بعض الوثائق الرسميين البريطانيين ألا يذكروا أو يشيروا إلى أقرباء زوجة مبارك، سوزان، في إقليم ويلز، إلا إذا تطرق هو أو زوجته بنفسيهما إلى الموضوع، لأنهما «لا يحبذان طرق الموضوع، ويفضلان التقليل من أهميته». وتصف بعض الوثائق عائلة نائب الرئيس بأنها «جذابة ومسلية»، كما أنه من الواضح أنها تهتم بنفسها و«تستمع بالحياة».

* الحرب السرية للمجاهدين الأفغان

* لندن - «الشرق الأوسط»: أظهرت وثائق سرية بريطانية سمحت دائرة المحفوظات الوطنية بنشرها، عن تفاصيل جديدة يكشف عنها النقاب للمرة الأولى حول دعم بريطانيا وأميركا للمجاهدين الأفغان في حربهم ضد الروس بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979.

بالإضافة إلى حرب الدعاية المتزايدة حول أولمبياد موسكو عام 1980.وتم حذف أو تظليل بعض أسماء الشخصيات من المجاهدين الأفغان، التي لا تزال نشطة في السياسة الأفغانية، وهناك كذلك صفحات حذفت من الملفات السرية

لحساسية قضية تمويل المجاهدين الأفغان في حربهم ضد الروس. وهناك «مذكرة سرية» من سكرتير وزير الخارجية البريطاني مؤرخة بسبتمبر (أيلول) 1980 تتحدث عن تدريب وتجهيز 26 من المصورين المحترفين لإرسالهم إلى أفغانستان لتسجيل أفلام وثائقية تتحدث وتكشف بالصورة عن الفظائع والأنشطة العسكرية الروسية في أفغانستان. وتدخل تلك الأفلام تحت باب «الدعاية للمقاومة في أفغانستان». وتتحدث المذكرة السرية عن عودة آخر المصورين، يوم 12 سبتمبر بعد مشاهدته لأعمال عنف دموية، من القوات الروسية ضد مركز قيادة المجاهدين الأفغان خارج جلال آباد، وفقد المصور في تلك المغامرة كل شيء ما عدا كاميراته والفيلم بعد تورطه في محاولة تسجيل هجوم سوفياتي على المجاهدين. وأملت الخارجية البريطاني حسبما هو وارد في المذكرة السرية أن تحصل على لقطات جيدة من الفيلم الذي هو الآن في طريق عودته إلى المملكة المتحدة. وتسجل اللقطات صور المجاهدين بعد تحقيقهم النصر وهم واقفون فوق عتاد حربي روسي منها طائرات هليكوبتر مدمرة وعربات محطمة.

وأضافت المذكرة «تم تسليم الدفعة الأولى من الفيلم لهيئة الإذاعة البريطانية قبل اختتام دورة الألعاب الأولمبية 1980، ولكن لوحظ أن (بي بي سي) للأسف لم تظهر حتى اللقطات على الفور».

وأيضا ظهرت اللقطات من خلال شركة «فيز نيوز» لبثها في أميركا الشمالية والجنوبية وأوروبا الغربية واليابان واستراليا وربما في رومانيا وبولندا. وجاء في رسالة من داونينغ ستريت موجهة إلى وزارة الخارجية في 23 سبتمبر تقول: «رئيس الوزراء شاهد خطاب 19 سبتمبر عن رجال القبائل الأفغان (عبارات محذوفة) وتتحدث عن موقف المجاهدين الأفغان من الفظائع الروسية والأنشطة العسكرية في أفغانستان». وعلقت الرسالة «ممتاز». كما علقت الوثائق على زيارة أحمد جيلاني أحد كبار قادة المجاهدين الأفغان ومعه مجموعة مما يسمى «الجبهة الإسلامية الأفغانية»، إلى بريطانيا في أغسطس (آب) 1980. وجاء في رسالة من اللورد كارينغتون وزير الدفاع إلى مجلس الوزراء: «من المعلومات المتوافرة لدينا، أنا مقتنع بأن يتم الحصول على الأسلحة وصولا إلى المقاومة الأفغانية. ولا أعتقد أننا لا ينبغي أن ندخل في مجال تزويد السلاح للمقاومة أنفسنا، وحذر اللورد كارينغتون من مظاهر المواجهة بين الشرق والغرب»، وأفادت مذكرة على من كابل في 28 أغسطس 1980 أن السفير السوفياتي قد حذر أن توريد الأسلحة للمتمردين «يمكن أن يخلق وضعا خطيرا». ورغم ذلك وردت بريطانيا أسلحة مضادة للطائرات وأسلحة المضادة للدبابات، وذخيرة ومواد تسليحية أخرى للمجاهدين. ولا يعرف تحديدا تاريخ بدء مشاركة بريطانيا في تسليح المجاهدين الأفغان سرا، لكن الملفات السرية تتضمن برقية من كبير المجاهدين جيلاني إلى رئيسة الوزراء البريطانية ثاتشر في أكتوبر (تشرين الأول) 1980، تقول البرقية: «نتمنى لكم عيد ميلاد سعيدا وآمل أن يكون النجاح مستمرا بيننا في السنوات المقبلة. نشكركم على دعمكم في كفاح الشعب الأفغاني».

وعلاوة على ذلك عندما زار الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي بريطانيا في أبريل (نيسان) 1981 تشير مذكرة خاصة من السكرتير الخاص للورد كارينغتون جاءت تحت عنوان «مساعدة المقاومة الأفغانية».

وتقول المذكرة إنه خلال المناقشات الخاصة التي سبقت المحادثات بين اللورد كارينغتون وهيغ أثيرت مسألة الأسلحة المقدمة للمقاومة الأفغانية، ووصف الجهود التي تبذلها بريطانيا. وقال الوزير الأميركي هيغ إنه على دراية بما يجري، وقال إنه كان قد أطلع الرئيس ريغان على إمداد الأفغان بالأسلحة.

* الرئيس التشادي يوقع على وثيقة في مطار طرابلس بلغة لا يفهمها

* قال اللورد كارينغتون، وزير الخارجية البريطاني، خلال اجتماع للوزارة في 24 فبراير (شباط) 1980، إنه وجد الرئيس النيجيري شيهو شغاري مهموما ومشغولا بقضية تشاد خلال زيارته الأخيرة لنيجيريا. وسرد الرئيس النيجيري للورد كارينغتون ما دار بينه وبين الرئيس التشادي. وقال اللورد كارينغتون إن «الرئيس التشادي أودي جوكوني قال للرئيس النيجيري إنه عندما زار ليبيا لم يكن هناك أي نقاش حول الوحدة بين البلدين»، وأضاف أنه «خلال وجوده في مطار طرابلس لمغادرة البلاد قُدم له بيان مكتوب باللغة العربية التي لا يفهمها، ولم يكن على دراية بأن النص يتضمن اتفاقا حول الوحدة بين البلدين. إن ما حصل يكشف سياسات العقيد الليبي معمر القذافي، الذي وحد جميع جيرانه ضده».

وفي محضر اجتماع آخر للحكومة في نوفمبر (تشرين الثاني) قال اللورد كارينغتون «إن ليبيا بدأت سحب قواتها من تشاد، وإننا نرحب بهذه الخطوة، لكن ذلك سيترك فراغا سياسيا خطرا قد يؤدي إلى حرب أهلية. منظمة الوحدة الأفريقية تخطط لقوة سلام، إلا أنها ما زالت تتلكأ». واستفسرت نيجيريا أخيرا من بريطانيا إذا كان بإمكانها تقديم الدعم اللوجيستي المطلوب لهذه القوة، وقيل لها «إننا سننظر إلى الموضوع بعطف وإيجابية، ولهذا يجب علينا وعلى دول أوروبية أخرى أن تساعد في هذا المجال. إذا وافقت الحكومة سوف أقوم ببحث الموضوع مع وزير الخزانة ووزير الدفاع».

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الثالثة):

لقاء السادات مع مارغريت ثاتشر قبل شهرين من اغتياله

السادات: الانسحاب من سيناء لن يغير موقفنا من السلام الشامل * ثاتشر: أي تهديد لإمدادات البترول يعني أن اقتصاد الغرب ومفهوم الحرية سيواجهان خطرا حقيقيا



الرئيس المصري انور السادات مع رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر




فرح ديبا ولورد كارينغتون




الرئيس بني صدر و بيهيشتي

لندن: عبداللطيف جابر

في حلقة اليوم تتناول الشرق الأوسط لقاء الرئيس المصري انور السادات برئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر، والذي يناقشا فيه عددا من المواضيع الشرق الأوسطية التي تهم الطرفين وتعتبر ركائز استراتيجية في تفكيرهما ومصالحهما، وانعكس ذلك من خلال مناقشة التغلغل السوفياتي والاستقرار في منطقة الخليج واستمرار تدفق البترول الى الاسواق العربية، الذي اعتبرته مارغريت ثاتشر اساسي وقالت ان «اي تهديد لامدادات البترول من منطقة الخليج، فان اقتصاد الغربي والحرية في الغرب سيواجهان خطرا حقيقيا». وحذر السادات من تغلغل الحزب الشيوعي الايراني (تودا) في المؤسسة الايرانية وهذا سيخلق محورا سوفيتيا في المنطقة ويقوي التواجد السوفييتي في افعانستان.

وجاء اللقاء قبل فترة قصيرة من رحلة السادات الى واشنطن للقاء الادارة الجمهورية الجديدة ورئيسها رونالد ريغان، خصوصا مع تعثر العلاقات الاسرائيلية المصرية والتي زادت من مشاكل السادات عربيا، بسبب التعنت الاسرائيلي واستمرار اسرائيل في اتخاذ خطوات احادية الجانب تتناقض مع التوجه المصري في السلام في الشرق الأوسط. كما ان هذه اللقاءات الدولية جاءت قبل شهرين من اغتياله. كان يحاول الرئيس المصري حشد الرأي العام الغربي من اجل وضع مناحيم بيغن امام المحك والتزاماته الدولية المعلنة، وهذا ما رأيناه امس في لقاء ثاتشر بنائب السادات حسني مبارك. وفي بداية القاء صرحت ثاتشر بانها مع فكرة الؤتمر الدولي للدول المعنية من اجل وضع اكبر قدر من الضغط الدولي على رئيس وزراء اسرائل للالتزام بالقرات الدولية ومعاهدة السلام الموقعة مع مصر، ولكن بدون تشراك الاتحاد السوفيتي. من الواضح من نقاشات مارغريت ثاتشر مع القادة العرب، وهذا ما عكسه امس لقاءها مع نائب الرئيس المصري حسني مبارك ولقائها حسب وثائق اليوم مع الرئيس انور السادات ومراسلاتها مع الراحل الملك حسين والتي تظهر جدية التفكير البريطاني في حل النزاع العربي الاسرائيلي بناء على القرارت الدولية والتي تطلب من اسرائيل الانسحاب الى حدود 1967 مع بعض التعديلات. ومن الواضح ايضا ايضا بريطانيا، وخصوصا، مارغريت ثاتشر، كانت تريد فقط من العرب الأعتراف بدولة اسرائيل ضمن حدود آمنة حتى تواجه اسرائيل وتقول لها انه يجب عليها قبول الارادة الدولية ولا داعي الخوف من العرب بعد اليوم. ومن هنا نرى تحمس مارغريت ثاتشر لمؤتمر دولي يضع رئيس وزراء اسرائل مناحيم بيعن على المحك. هذا التوجع تغير كثيرا في السنوات الاحقة مع

التغييرات في المنطقة ولم ينعكس على سياسات خليفتها العمالي توني بلير. وبدات ثاتشر الحديث معلنة امتعاضها من حكومة بيغن واعتداء اسرائيل على بيروت واعتبرت ردة الفعل الاسرائيلية ضد لبنان مبالغ فيها مقارنة بما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية. كما قالت للسادات بانها لا تعرف لحد الآن ما تفكر فيه الادارة الاميركية الجديدة بخصوص مفاوضات السلام وما هو موقف رونالد ريغان اتجاه هذه المسألة.

لكن تبين ايضا ان الأميركان تحت الادارة الجديدة بدأوا يظهرون انحيازا اكبر، وعلى عكس ادارة جيمي كارتر السابقة لوجهة النظر الاسرائيلية. ومن هنا مثلا، كان واضحا ان الأميركان لا يحبذون فكرة المؤتمر الدولي ارضاء لاسرائيل التي كانت ترفض بدورها الفكرة، وغضبت جدا من اقتراح عقد المؤتمر من قبل السادات كما اظهرت وثائق أمس.

وقال السادات في اللقاء «ان الاحداث متسارعة جدا في المنطقة، واي شيء قد يحدث، وان الوضع الايراني مليء بالمفاجآت وعدم اليقين، وهذا قد يزيد من عدم الآمان في منطقة الخليج. كما ان الوضع في لبنان شائك جدا ليس بسبب الصراع الاسرائيلي الفلسطيني هناك وانما لدخول سوريا في المعادلة، كما ان الوضع في ليبيا «يشكل مكونات لم تكن محسوبة»، كما يبدوا ان السوفييت مشغولين جدا في هذه الفترة.

ويقول السادات انه يعتقد ان هناك دور مهم جدا للسعودية في المرحلة القادمة من عملية السلام «لقد اظهروا من خلال وقف اطلاق النار في لبنان انه بامكانهم التعامل مع السوريين والفلسطينيين، ويمكنهم الضغط على الجهات المعنية من خلال قدراتهم المالية، وهذا ما تفتقد اليه مصر. ولهذا يريد السادات من الأميركان اقناع السعوديين في الاستمرار في بناء ما حققوه في لبنان.

* في ما يلي محضر اللقاء والنقاش الذي دار بين الرئيس المصري انور السادات مع رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر في مقر رئاسة الوزراء في داونينغ ستريت، وذلك في 3 اغسطس (آب) 1981 . وحضر القاء الى جانب ثاتشر وزير الخارجية اللورد كارينغتون من الجانب البريطاني السفير البريطاني في القاهرة السير جون غرهام والسكرتير الخاص لرئيسة الوزراء ومن الجانب المصري الى جانب السادات اللواء كمال حسن علي والدكتور اسامة الباز ومنصور حسن والسفير المصري في لندن.

اللقاء تم قبل شهرين تقريبا من اغتيال السادات. لكن لا يوجد وثائق تتناول اغتياله بسبب ان الحدث كان قريبا من نهاية العام ولهذا قد تفرج الحكومة عن وثائق اخرى في بداية العام لانها قد تضمنها ملفات تحمل تاريخ 1982 بخصوص اغتيال السادات.

الدور السعودي واستياء الأمير سعود الفيصل والجيل الثاني من القيادة السعودية من الموقف الأميركي قال السادات وبالرغم من الغارات الاسرائيلية الأخيرة على بيروت وعلى بغداد، الا ان «وقف اطلاق النار بين الفلسطينيين واسرائيل شكل سابقة، وان هذا لم يحدث بين الطرفين منذ حرب 1984. السعوديون ينشطون حاليا في المنطقة. هذه فرصة يجب ان لا نضيعها. ورد وزير الخارجية اللورد كارينغتون قائلا ان وقف اطلاق النار يعطينا فرصة لتقوية الحكومة اللبنانية. وفي مداخلتها قالت رئيسة الوزراء مبدية تقديرها لما ابداه الرئيس السادات من لطف اتجاه مناحيم بيعن في شرم الشيخ، مضيفة، لكن انظر كيف رد لك بيغن الجميل. وقال السادات ان هناك خيارات عديدة متاحة على الصعيد الدولي، علينا فقط ان ننتظر حتى نهاية العام بعد ان يجتمع الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان مع الملك حسين وعد القادة السعوديين. وقدم السادات خيارات عدة لتحريك عملية السلام منها ان يكون هناك مبادرة سعودية اتجاه العملية السلمية طالما ان لا يظهر هناك تناقض بين هذه المبادرة وبين اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين اسرائيل ومصر. (في اجتماع الحكومة البريطانية في 12 نوفمبر (تشرين الثاني) 1981 قال وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون انه لمس خلال زيارته الأخيرة للسعودية توجها مشجعا وتقبل لحال الصراع العربي الاسرائيلي من خلال المفاوضات السلمية. وقال ان هذه الخطوة صرحت بها الحكومة السعودية علنا ولاول مرة، مما شجع الحكومات الخليجية الأخرى لاتخاذ مواقف مشابهة.) وقال الرئيس السادات ان الانسحاب الاسرائيلي من سينا لن يغيير موقف مصر اتجاه السلام الشامل في الشرق الأوسط، مضيفا ان «هذا موقف وطني اساسي في التفكير المصري وان مصر لن تغسل يديها من الموضوع وتتخلى عن المشكلة، مضيفا بشكل عابر «ان مصر مستعدة لمنح بريطانيا، مثل الولايات المتحدة امتيازات عسكرية في سينا اذا طلبت ذلك».

وقال وزير الخارجية اللورد كارينغتون انه تباحث مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عندما التقاه في المكسيك. واضاف بان السعوديون يأخذون عمل لجنة المتابعة العربية ومسؤولياتها في لبنان بجدية، وان الأمير فهد (ولي العهد السعودي انذاك) قال له ان سلوك السوريين في لبنان اصبح مقبولا. واضاف ان الأمير سعود الفيصل اظهر استياء عميقا من السياسات الأميركية في المنطقة بسبب اللوبي الاسرائيلي.

ورد اللورد كارينغتون قائلا «حتى وزير الخارجية الأميركي اليكساندر هيغ الذي التقاه خلال عطلة نهاية الاسبوع بدا مهتزا جدا من مناحيم بيغن بسبب شن الغارات الجوية الاسرائيلية على بيروت». ولهاذا، قال السادات بانه من المهم جدا اقناع العرب الأخرين بالتغييرات السياسة الدولية، «ومن هذا فعلى بريطانيا ان تلعب دورا مها في ذلك خصوصا مع السعودية».

وقال اللورد كارينغتون بان اعلان البندقية الذي تبنته المجموعة الاوروبية اغضب اسرائيل بسبب التزامه اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية. اننا نعمل الآن من اجل ان تسقط منظمة التحرير من ميثاقها الوطني بند تدمير اسرائيل، وهذا سيفتح المجال لاشراكها في المفاوضات مستقبلا. واضاف السير جون غراهام سفير بريطانيا في مصر بان منظمة التحرير اصبحت لا تعارض اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. وقال السادات ان على الاميركان اسقاط معارضتهم للتحدث لمنظمة التحرير الفلسطينية، «لانهم من فترة طويلة وهم يتحدثون مع الفلسطينيين من خلالي ومن خلال العاهل المغربي الملك الحسن الثاني. وردت ثاتشر قائلة بان الرئيس الاميركي رونالد ريغان لا يمانع التحدث مع الفلسطينيين ولكن مع منظمات فلسطينية اخرى وليس منظمة التحرير الفلسطينية، مضيفة انها ووزير الخارجية ناقشا الموضوع معه وقالا له «ان ما يقوم به الاسرائيليين قد خلق ظروفا من الصعب عليها تشجيع وجود منظمات اخرى فلسطينية غير منظمة التحرير الفلسطينية».

وقال الرئيس السادات انه بالرغم من استياء السعوديين من الموقف الأميركي الا انه بامكانهم الضغط على الأميركان، وقال انه لا يعتقد بان السعوديين قد نفضوا ايديهم من الموضوع «لانهم يعرفون جيدا ان عليهم العمل يدا بيد» مع الاميركان. وقال اللورد كارينغتون ان هذا صحيح ولكن ان استيائهم قائم بسبب قبضة اللوبي الاسرائيلي على السياسة الخارجية الاميركية. 15 ممثلا افريقيا يغادرون نيروبي والشيكات الليبية في جيوبهم

* سأل اللورد كارينعتون الرئيس السادات عن رايه في ليبيا. قال السادات ان العقيد القذافي وراء الاضطرابات الاخيرة في غامبيا، لكن وزير الخارجية النيجيري اخبره بان العقيد القذافي لم يكن وراء المشاكل الاخيرة في كانو. واضاف السادات ان «مصر اتفقت مع 15 دولة افريقية خلال مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في نيروبي ان تعقد القمة الافريقية القادمة في تاغو، لكن الشخثصية الرئيسية في هذه المفاوضات اختفت في اللحظات الأخيرة المهمة من المؤتمر، وبعدها غادر 15 ممثلا افريقيا المؤتمر وفي جيوبهم الشيكات الليبية. هذه هي افريقيا».

وتصف الوثيقة كيف ضحك السادات عندما قال اللورد كارينغتون بان اثنين من قادة افريقيا قالوا له بان هناك سلاما في تشاد، لكنه اضاف ان القذافي ما زال يثير المشاكل في شمال وغرب افريقيا، ولهذا يجب القيام ببعض النشاطات ضده. لقد وجهت مصر انذارا لليبيا حتى لا تتدخل في الشؤون السودانية. وقام الرئيس الروماني تشاوتشيسكو بنقل وجهة النظر المصرية للعقيد القذافي من اجل ان يحترم كل منهما نفوذ الآخر، اي مصر في السودان وليبا في تشاد. لكن ليبيا ما زالت تبني القواعد والمطارات في تشاد من اجل الانطلاق الى دول افريقية اخرى.

اما بخصوص الصومال قال السادات بان العلاقات الفرنسية الاثيوبية تبدو قوية وان الرئيس منغستو قد بعث له برسالة خاصة يطلب منه المساعدة لانه يريد فك العزلة الدولية من حوله. وقال ان وزير خارجية مصر ونظيره الاثيوبي عقدا لقاء سريا في الخرطوم لمناقشة ذلك، كما اضاف انه يجد العقيد منغيستو اسهل في التعامل من الصومال.

من قتل اية الله بيهيشتي؟

* سألت مارغريت ثاتشر من سيحل محل ايه الله خميني؟ مضيفة لحد الآن لم نكتشف من كان وراء قتل اية الله بيهيشتي. ورد السير جون غراهام انه من المؤكد ان تكون منظمة مجاهدين خلق وراء العملية. وقال السادات ان

«سكارليت بيمبرنيل» (التعبير مأخوذ من الثورة الفرنسية) هو الذي رتب للعديد من الايرانيين الهروب من الثورة وكان على اتصال مع قرينة الشاه فرح ديبا التي دفعت من اجل هروب بني صدر من ايران. لقد قام الخميني بعمل احمق مثله مثل صديقه الرئيس الباكستاني بوتو الذي تسبب باهانة كبية للقوات المسلحة الايرانية، ولهذا من الطبيعي ان يكون هناك محاولة للثأر من قبلها. الوضع غير الواضح المعالم والى اين ستتجه الامور. لكنه اضاف بانه من الصعب جدا معرفة نتيجة الحرب العراقية الايرانية.

كما حذر السادات بان الاتحاد السوفيتي يتغلغل في المؤسسة الايرانية من خلال الحزب الشيوعي الايراني تودا الذي يعمل بالخفاء من خلال المؤسسة الدينية في ايران.

الاتحاد السوفيتي يريد الوصول الى مياه الخليج الدافئة

* قال الرئيس السادات بان «الرئيس السوفيتي برجنيف يريد من خلال النشاطات السوفيتية في المنطقة وصول مياه الخليج الدافئة.

هناك خطر حقيقي على دول الشرق الأوسط وحقول النفط في الخليج من ترسانة اسلحة الاتحاد السوفيتي. لقد تحولت ليبيا الى ترسانة اسلحة سوفياتية، لكن ليبيا بحد ذاتها لا تشكل خطرا على حدود مصر الغربية.

لكن الخطر الحقيقي هو وجود قوات مرتزقة من كوبا ويوغسلافيا والمانيا الشرقية وسوريا في ليبيا. يجب ان نبقى يقظين من هذا الخطر الحقيقي. لكن يجب ان يكون هناك حلا للنزاع العربي الاسرائيلي الذي يعطي الروس فرصة كبيرة للتدخل في المنطقة. بالنسبة للانسان العربي اسرائيل وليس الاتحاد السوفيتي الذي يبعد آلاف الاميال هو الخطر الحقيقي. وردت مارغريت ثاتشر «اقتصاد الغرب ومعه مفهوم الحرية يواجهان خطرا حقيقيا في حالة واجه تدفق النفط من الخليج تهديدا». وقال السادات بان مصر ستبدأ بانتاج 20 مليون طن من البترول سنويا خلال ثلاثة سنوات. وانه مهتم ان يكون هناك اتفاقا بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول ومن السهل التوصل الى صيغة تحفظ حق الطرفين. الغرب يريد البترول والدولة المنتجة تحتاج الى التكنلوجيا الغربية ولهذا من السهل التوصل الى صيغة تحفظ حق الطرفين. وقال انه غير راض عن سعر البرميل لان ارتفاعه يعني ارتفاع اسعار المنتوجات الاخرى، وهذا ما ناقشه مع الرئيس المكسيكي مؤخرا.

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الرابعة)

ميزان بريطانيا للمعايير: تزويد إيران والعراق بالأسلحة :

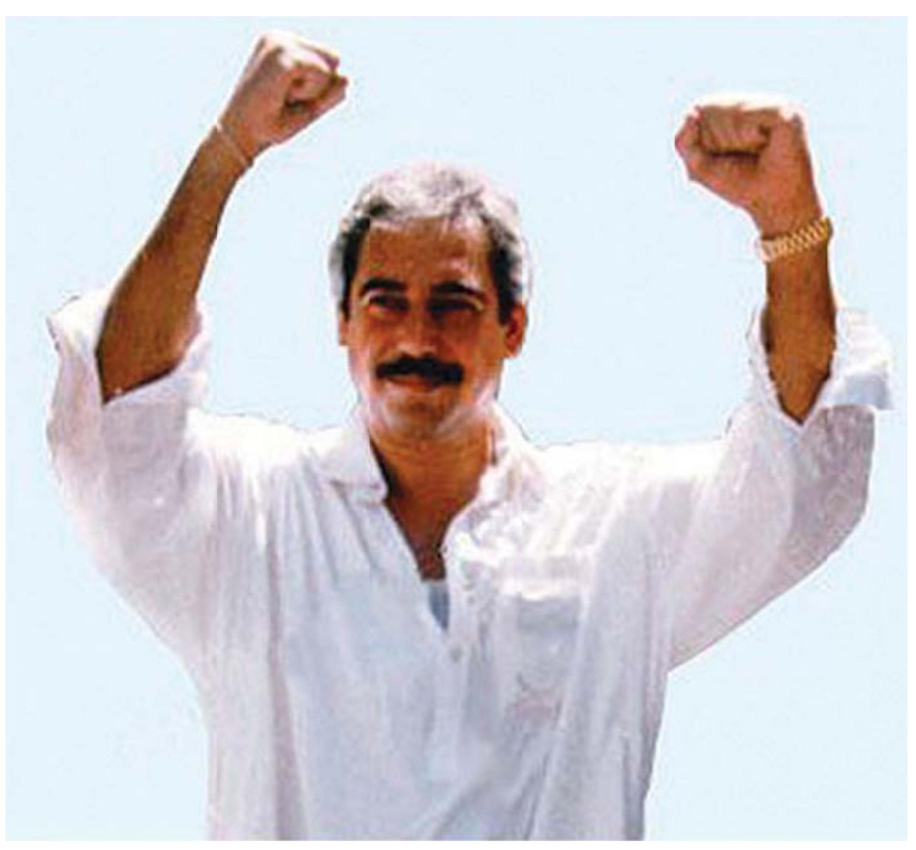
بريطانيا لم ترد غالبا أو مغلوبا في الحرب العراقية ـ الإيرانية * بريطانيا تبقي على علاقتها مع الطرفين وتجهز لما بعد الحرب



سفينة «خرج» التي رفضت بريطانيا تسليمها لنظام الخميني



دبابة ‹‹تشيفتان››



مرتضى بوتو المتهم باختطاف طائرة باكستانية بتواطؤ من روسيا

لندن: عبد اللطيف جابر
في حلقة اليوم تتناول «الشرق الأوسط» من خلال الملفات السرية بعض الوثائق التي تلقي الضوء على سياسة بريطانيا لبيع أسلحتها. الوثائق جاءت على شكل مراسلات بين وزارة الخارجية والدفاع ورئاسة الوزراء، وكذلك الزيارات التي كانت تقوم بها وفود الدول لبريطانيا ووفود بريطانيا للشرق الأوسط.

وتتناول الوثائق كيف يمكن لبريطانيا أن تزود العراق وإيران بالأسلحة وتحافظ على علاقات طيبة مع الطرفين. الوثائق ونقاشات الحكومة تبين أنها كانت تحاول إيجاد مخارج قانونية وأخلاقية من أجل الاستمرار في تسليح الطرفين، وكذلك لا تريد أن تغضب العراق حتى تستمر في بيع أسلحتها ليس فقط للعراق وإيران؛ وإنما لدول عربية أخرى، ولهذا أرادت أن لا تغضب الرئيس العراقي الذي قد يستخدم نفوذه ضد بريطانيا من خلال دول عربية أخرى. وتبين أيضا كيف أنها تريد البيع ليس لأصدقائها فقط مثل الأردن. واتبعت «سياسة مبيعات ديناميكية» في الشرق الأوسط تقوم على بيع جميع الأطراف أسلحة؛ لإيران والعراق والأردن وحتى سوريا.

وهناك وثيقة تتناول اختطاف طائرة باكستانية تقول إن المختطفين هم أبناء رئيس وزراء باكستان سابقا الرحل ذو الفقار علي بوتو. وتدعي أن موسكو كانت متورطة في الموضوع وأن هبوط الطائرة في كابل للتزود بالوقود كان أيضا من أجل تزويد الخاطفين بالسلاح. الجنرال ضياء الحق يرضخ للمطالب ويطلق سراح مساجين طالب المختطفون بهم، من ضمنهم واحد يعتقد أنه عميل للاتحاد السوفياتي.

* في وثيقة تحمل توقيع وزير الخارجية وموجهة لرئيسة حكومته مارغريت ثاتشر وتحمل عنوان «تزويد إيران بالأسلحة» مؤرخة في 26 مارس (آذار) 1981، يتناول اللورد كارينغتون الأوضاع الجديدة المشجعة بين البلدين نتيجة قرار إيران إطلاق سراح ثلاثة بريطانيين من أصل أربعة أشخاص كانت قد اتهمتهم بالتجسس.

ويقول وزير الخارجية في رسالته، التي تحمل أيضا تعليقات مارغريت ثاتشر بخط يدها على الوثيقة إذ تبدي فيها اتفاقها مع اللورد كارينغتون: «لقد تم الإفراج عن ثلاثة من مواطنينا المحتجزين في إيران. أهمية إيران الاستراتيجية، وأهميتها على المدى البعيد، بوصفها دولة منتجة للبترول وسوقا، تملي علينا أن نتحرك باتجاه إعادة تأسيس علاقات طبيعية معها. وأعتقد أنه كجزء من هذا التوجه علينا أن نكون مستعدين لإجراء حوار مع إيران حول الإفراج عن سفينة (خرج)»، التي كانت محتجزة لدى بريطانيا. السفينة «خرج» التي تحمل اسم جزيرة «خرج» في الخليج العربي كانت قد طلبتها إيران خلال وجود الشاه في الحكم عام 1977، لكن تسارع الأحداث في المنطقة أدى إلى تأخير في تسليمها إلى إيران، خصوصا بعد احتجاز بريطانيين واتهامهم بالتجسس وكذلك إغلاق السفارة البريطانية هناك بعد مشكلة الرهائن الأميركيين واحتلال السفارة الأميركية من قبل الطلاب في طهران.

وتتناول الرسالة الشخص البريطاني الرابع الذي بقي في الاعتقال عند الإيرانيين. ويقول اللورد كارينغتون إن الاستمرار في احتجاز رجل الأعمال «السيد آندرو بايك، بتهم التجسس والاختلاس، ما زال يشكل عقبة» في المفاوضات مع الإيرانيين، «لكن وضع السيد بايك يبقى مختلفا عن المبشرين الأنجليكانيين، كون اعتقاله جاء على خلفية التحقيقات التي جرت بخصوص نشاطات الشركة التي كان يعمل فيها (كان المدير المحلي لشركة إيرانية - هولندية مشتركة تقدم خدمات محلية لطائرات مروحية). لم يثبت الإيرانيين اقترافه أي ذنب لحد الآن. كما أن احتجازه من دون توجيه التهم إليه رسميا وحرمانه من أي استشارات قانونية أو قنصلية، شيء مخز، وهذا ما نطرحه مع الإيرانيين. وعلى الرغم من هذا، وحتى لو جاءت النتيجة مخالفة لما نريده ووقع الأسوأ، وقدم إلى محكمة أثبت إدانته، فأنا أعتقد أنه يمكننا أن نساعده ببناء علاقات أفضل مع إيران بدلا من الابتعاد عنها.. ولهذا أقترح النظر في إعادة العلاقات الدبلوماسية في أقرب فرصة وافتتاح سفارتنا في طهران لتدار من قبل القائم بالأعمال كخطوة أولى، وفي الخطوة الثانية سنعين سفيرنا. وبالموازاة مع هذه الخطوات، أريد متابعة إمكانية أن نبتعد بأنفسنا عن الإحراج الذي يسببه احتجاز السفينة (خرج)، التي أصبحت رمزا لذلك في عيون الإيرانيين».

وكانت بعض الدوائر البريطانية قد اجتمعت في 29 يناير (كانون الثاني) «وقررت أن أفضل طريقة، وهذا ما نناقشه مع الإيرانيين، هو بيع السفينة لطرف ثالث. لكنهم يفضلون تسلم السفينة بأنفسهم.. لقد طلبنا منهم إرسال فريق من الخبراء لمعاينة السفينة. لكننا سنحذرهم بأن الحكومة لم تتخذ لحد الآن قرارا نهائيا لإطلاق سراح السفينة.. أقترح أن نخبر الإيرانيين بأننا بصدد إطلاق سراح السفينة الآن بشرط أن تستوفي إيران بعض الشروط. بعض هذه الشروط يتمحور حول إعطاء وعد بأن لا تستخدم السفينة في أي اعتداء مسلح ضد العراق».

وكانت قد اقترحت بريطانيا ذلك في وثيقة أخرى تحمل تاريخ 26 يناير إضافة إلى دفع أي مستحقات مالية. وهذا بسبب تدهور وضع السفينة؛ إذ إن هناك حاجة للقيام ببعض التصليحات قبل السماح لها بالإبحار. «هذا قد يسبب بعض الخلافات مع الإيرانيين حول التكلفة، ولهذا أتوقع أن يكون هناك بعض التأخير في تسليم السفينة».

ويتناول اللورد كارينغتون في الوثيقة الاتصالات مع العراقيين وتحذيره لهم بأن بريطانيا ستقوم بتسليم بعض المعدات العسكرية المحتجزة لدى بريطانيا. «لقد التقيت وزير الخارجية العراقي وحاولت إعطاءه ضمانات حول تزويد إيران ببعض المعدات العسكرية خصوصا السفينة (خرج). وكان وزير الخارجية العراقي واضحا في الموضوع وقال إنه يتمنى أن لا تقوم بريطانيا بتزويد إيران بأي شيء».

لكن وزير الخارجية البريطاني كان يعتقد أن «الدبلوماسية البريطانية قادرة على احتواء رد الفعل العراقي». وقال إن ذلك «يعتمد أيضا على ما يحتاجه العراقيون» من معدات عسكرية. ولهذا أريد من زملائي في الوزارات المختلفة الاتفاق معي حول ما أقترحه بخصوص السفينة (خرج)».

وكتبت رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر بخط يدها على الوثيقة تقول: «أتفق معك.. أعتقد أنه علينا أن نقرر»، وذلك في ردها على الوثيقة وما كتبه لها بخط يده سكرتيرها الخاص يسألها إذا كانت تعتقد أن على بريطانيا التحرك بخصوص المقترح الخاص بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

تصليح دبابات «تشيفتان» الإيرانية وإعطاؤها للعراق

* وفي وثيقة أخرى من السكرتير الخاص لوزير الخارجية إلى نظيره في رئاسة الوزراء حول بيع الأسلحة للعراق، تقول الوثيقة المؤرخة في 4 مارس 1981 إن وزير الخارجية (اللورد كارينغتون) يريد أن تعرف رئيسة الوزراء أنه وافق لرئيس مبيعات الدفاع أن يتخذ خطوات أخرى بخصوص إعادة صيانة وإصلاح الدبابات الإيرانية التي تم الاستيلاء عليها لصالح العراق والتي توجد الآن في الأردن (الموضوع تم مناقشته في اجتماع الدفاع في 29 يناير). «اللورد كارينغتون يعتقد بأننا إذا تلكأنا لمدة أطول، فإن العراقيين قد يفقدون صبرهم ويتجهون إلى فرنسا لشراء ما يحتاجونه من معدات عسكرية».

وتقول الوثيقة إن العاملين في قسم المبيعات في وزارة الدفاع قد تم إعلامهم أنه «عندما يقوم السير أليس بزيارة العاصمة الأردنية عمان في 10 مارس، فإن وزير الخارجية اللورد كارينغتون سيكون راضيا لو أوضح للعراقيين أن الحكومة البريطانية توافق على إصلاح وصيانة الدبابات الإيرانية في الأردن ما دام أن هناك اتفاقا يعطي الحكومة البريطانية الحماية المطلوبة في حالة أي تسريب للمعلومات حول الموضوع».

العاملون في مبيعات الدفاع ما زالوا منكبين على إيجاد مخرج للسير أليس في حال أي تسرب. أحد المقترحات لحماية موقف الحكومة في حال تسريبات هو أن تصر الحكومة على أن يعطي المستخدم لهذه المعدات تعهدا بأن لا يزود العراق بأي قطع عسكرية «قاتلة» لفترة محددة.

«أما بخصوص المدى البعيد لتزويد العراق بدبابات جديدة، الذي ذكر في محضر الجلسات في 13 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي والذي أرسل لوزير الدفاع، فإن وزير الخارجية متقبل بأن يقوم السير أليس بإعلام العراقيين بأنه لا مانع من الناحية المبدئية لدى الحكومة في تزويد العراق بالأسلحة. «لكن لن يتم أي تسليم قبل عامين من الآن، ولهذا، فإن مسألة تزويد العراق بالدبابات غير مطروحة بعد على بساط البحث. تزويد العراق بوصفها دولة محاربة بالدبابات يمثل تطورا مهما في سياساتنا الشرق أوسطية. لقد وافقنا في السابق على بيع الأردن، الدولة الحدودية، دبابات (تشيفتان)، وكانت وجهة نظرنا في ذلك الوقت أن بيع الأردن هذه الدبابات لا يشكل سابقة. لكن أن نبيع العراق هذه الدبابات، فإن ذلك يشكل خطوة متقدمة، ونتوقع أن نواجه مقاومة قوية من إسرائيل لذلك. كما نتوقع إمكانية تزويد سوريا أيضا بهذه الدبابات في المستقبل والتي رفضنا بيعها هذه الدبابات في يناير 1980». ويعتقد وزير الخارجية أن يتحمل معظم الوزراء المعنيين انعكاسات ذلك لصالح سياسة ديناميكية لمبيعات دفاعية.

تزويد العراق بالسلاح

* وفي وثيقة أخرى تحمل عنوان «تزويد العراق بالسلاح» بعث بها اللورد كارينغتون إلى وزير الدفاع في الحكومة البريطانية، يقول: «اتصل العاملون معي بمكتبك مؤخرا بخصوص تزويد العراق بمعدات دفاعية. كنت قد بعثت برسالة أخرى تتناول سياستنا تجاه العراق وإيران عندما يتم إطلاق سراح الرهائن الأميركان من إيران. بالنسبة للعراق، علينا أن نحترم الالتزامات القائمة بين البلدين، أي تزويد العراق بمعدات كان العراق طلبها قبل اندلاع الحرب. غير ذلك، علينا أن نزود العراق بمعدات غير قاتلة، وأسلحة وذخيرة. أما بخصوص العقود الطويلة المدى التي قد تتطلب تزويد العراق ببعض المعدات، خلال استمرار الحرب بين البلدين، أي في الوقت الحالي، التي قد تسبب مواقف عدائية تجاه ذلك من بعض الأطرف، فلا أرى أي مانع من الاستمرار في المفاوضات حولها. ما أفكر به هو ما نوه به عاهل الأردن الملك حسين بأن العراق يريد شراء دبابات (تشيفتان). أعتقد أنه يمكننا كدولة غير مشتركة في الحرب أن ندافع عن موقفنا سياسيا في المحادثات الدبلوماسية مع الأطراف المعنية وكذلك في مواقفنا المعلنة. لكن أرى أن هناك صعوبات جادة إذا سمحنا حتى لكميات صغيرة من الأسلحة والذخيرة بالوصول إلى العراق.. أعرف أنك مضطرب جراء رفضنا ترخيص بيع الأسلحة، وما يعني ذلك بالنسبة لمصداقية بريطانيا بوصفها مزودا رئيسيا للأسلحة في العالم. لكن أعتقد أن أسباب ذلك مهمة وتفوق الاعتبارات الأخرى:

أولا، عدم التحيز لطرف ضد طرف آخر. إن موقفنا بوصفنا دولة محايدة لا يجبرنا على بيع السلاح أو الذخيرة، أما إذا قررنا أن نفرض بعض القيود، فإن ذلك يعني أنه يجب أن نفرضها على جميع الدول المنخرطة في المواجهات العدائية بينها. الآن مفروض علينا عدم تزويد إيران بمعدات بسبب العقوبات الدولية. أما إذا أطلق سراح الرهائن ورفعت العقوبات، فإنه يمكننا تزويد إيران بما وعدنا به العراق أيضا. وهذا يعني عمليا حرية الحركة المطلقة، بعد

الأخذ في الاعتبار بعض العوامل الأخرى مثل معاملة المحتجزين البريطانيين في البلدين. الشيء الآخر هو أن الإيرانيين قد يطلبون منا أن نزودهم بأسلحة ومعدات وذخيرة قد يكون لها تأثيرها على نتيجة الحرب».

الجدير بالذكر أن بريطانيا، كما أظهرت وثائق أخرى، لا تريد غالبا أو مغلوبا في الحرب العراقية - الإيرانية. وظهر هذا جليا من خلال بعض المناقشات داخل الحكومة بأن أفضل سيناريو لبريطانيا هو أن لا تنتهي الحرب لصالح أي من الطرفين.

وقال اللورد كارينغتون: «إنه لا يزال في حوزتنا 18 مليون جنيه إسترليني دفعتها إيران ثمن بعض قطع الغيار لدبابات (تشيفتان)»، مضيفا أن «الرئيس العراقي أعلمنا من خلال اللورد جورج براون (هذه هي طريقته في إيصال ما يريد) أن تزويد إيران بمعدات عسكرية سيؤثر سلبا على علاقتنا بالعراق وباقي العالم العربي. أعتقد أن هذا التحذير يجب أن نأخذه في الاعتبار وبجدية. أعتقد أن ذلك سيؤثر فعلا على مبيعاتنا من وسائل الدفاع للعراق في المستقبل، أي بعد انتهاء الحرب. أنا متأكد من أن صدام سيستخدم تأثيره ضدنا في العالم العربي.. وعلى هذه الخلفية أتفق معك في أننا يجب أن نوافق على تزويد العراق بسيارات إنقاذ عسكرية من نوع (سوم – 2). يجب أن يتم استقبال وفد التقييم العراقي لطائرات (هوك) بشكل طبيعي كما لو لم تكن الحرب دائرة بين إيران والعراق، وكذلك الحال بالنسبة للمفاوضات حول قاعدة بحرية مع سلاح البحرية العراقي، التي يجب أن تدار بجو طبيعي. لكن أتمنى أيضا منك أن توافقني أن لا نزود العراق بذخيرة لطائرة سلاح الجو العراقي من نوع (هنتر). أما بعض قطع الغيار لدبابات روسية الصنع، فيجب تأخيرها في الوقت الحالي حتى يتم فحصها من قبل الخبراء. هل ستعد هذه أسلحة أو ذخيرة؟ هل سنغضب العراقيين إذا زودنا إيران بقطع غيار لدبابات (تشيفتان)؟».

اختطاف طائرة باكستانية والاعتقاد بتورط روسيا بعد إطلاق عميلها من سجون باكستان

* في 19 مارس 1981 ناقشت الحكومة البريطانية الوضع في باكستان ووجود الرئيس ضياء الحق في الحكم. وقال وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون إن «الوضع الداخلي والرأي العام في باكستان بدأ يتجه لصالح الجنرال ضياء الحق ويقوي من موقعه في الحكم كرد فعل على اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الباكستانية وهبوطها في كابل». وقال إن «معلوماتنا تبين أن الذي وراء عملية الاختطاف هو نجل الرئيس الأسبق ذو الفقار علي بوتو». وقال اللورد كارينغتون إن مرتضى بوتو، وهو أيضا شقيق رئيسة وزراء باكستان الراحلة بي نظير بوتو، كان على اتصال مع الحكم الأفغاني الذي كان تحت السيطرة السوفياتية في كابل، وإن الطائرة هبطت هناك من أجل التزود بالوقود، لكن الخاطفين حصلوا أيضا على أسلحة خلال وجودهم في العاصمة الأفغانية.

وكانت حكومة ضياء الحق قد رضخت لمطالب الخاطفين وأطلقت سراح 12 ناشطا سياسيا ينتمون إلى حزب الشعب الباكستاني، الذي كان يقوده والده وشقيقته أيضا بعد تسلمها الحكم. كما كان ينتمي بعض الذين أطلق سراحهم من السجون الباكستانية إلى قوى اليسار.

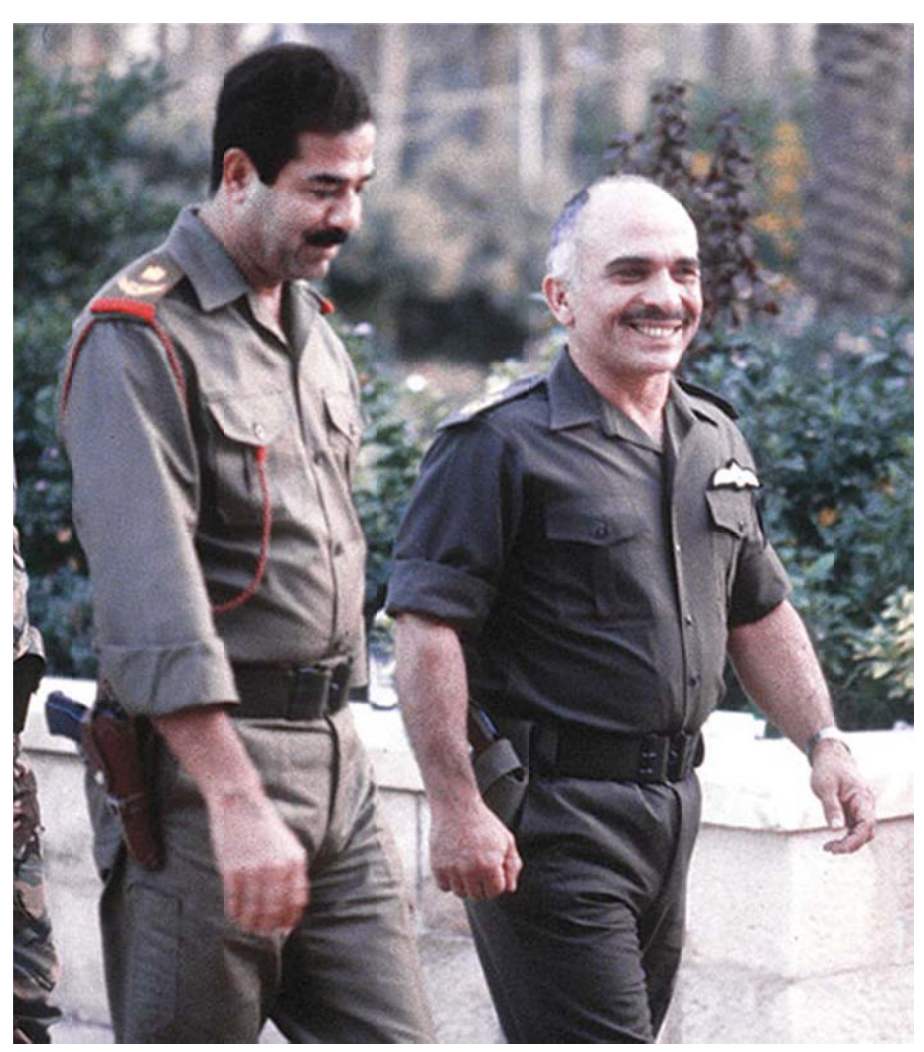
وقال اللورد كارينغتون إن «أحد الذين أطلق سراحهم من السجن بناء على مطالب الخاطفين كان عميلا للاتحاد السوفياتي.. هذه الحقائق تبين تورط السوفيات في عملة الاختطاف» رغم نفي موسكو آنذاك أي علم أو تورط في الموضوع.

يذكر أن فاطمة بوتو قالت في كتابها «دم وسيف الأغنية» إن والدها مرتضى بوتو، لم يكن متورطا في عملية الاختطاف وإنه علم فقط بالعملية عندما اتصل به سلام الله تيبو، الرجل الذي كان وراء العملية، وأخبره بذلك خلال وجوده في الطائرة المختطفة الرابضة في مطار كابل. وتيبو، تقول فاطمة في الكتاب، قام بالاختطاف بعد أن رفض أبناء بوتو؛ والدها مرتضى وعمها شاهيناز، قبوله في الحزب الذي شكلاه بعدما انشقا عن حزب الشعب الباكستاني الذي كانت تقوده شقيقتهم بي نظير.

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الخامسة):

العراق يريد شراء أسلحة بريطانية والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي

الوثائق السرية البريطانية 1981 : الملك حسين يتوسط بين البلدين.. وثاتشر سعيدة بالتقدم



صدام حسين خلال زيارته للأردن عام 1980 مع الملك حسين الذي لعب دور الوسيط مع بريطانيا لشراء الأسلحة البريطانية للعراق


صورة لبقايا صاروخ إيراني أطلق على قاعدة لمجاهدين خلق في العراق


العلاقات العراقية - الفرنسية تحسنت خلال فترة الثمانينات والتسعينات


أبو الحسن بني صدر أول رئيس لإيران خلال حملته الانتخابية مع حراسه

لندن: عبد اللطيف جابر
في الحلقة الخامسة من الوثائق البريطانية التي أفرج عنها مع نهاية العام المنصرم تتناول «الشرق الأوسط» بعض الوثائق التي تدور حول العراق خلال فترة اندلاع الحرب مع إيران. وتبين من خلال اجتماع القيادة العراقية، وبالتحديد الرئيس العراقي السابق صدام حسين مع مسؤولين بريطانيين من وزارتي الخارجية والدفاع اهتمام العراق، وبوساطة من العاهل الأردني الملك حسين بن طلال، بشراء الأسلحة الغربية الصنع والابتعاد تدريجيا عن الاتحاد السوفياتي. وتبين وثيقة وزارة الدفاع البريطاني أن هناك منافسة حامية الوطيس بين القوى الغربية، بريطانيا وألمانيا وفرنسا، لدخول سوق الدفاع العربية، وهذا ما كان لا يريده البريطانيون، الذين يرون أنفسهم الورثة الشرعيين للمنطقة.

كما تنشر «الشرق الأوسط» اليوم ثلاث وثائق تتعامل جميعها مع ملابسات ضرب المنشآت العراقية. الأولى تتناول رد الفعل الإيراني على الضربة وكيف أن إيران بدأت تنظر إلى أن ذلك سيضعف العراق ويعطيها، أي إيران، فرصة أكبر في حسم المعركة لصالحها، وكيف تم أيضا، وربما لم يكن ذلك ذا علاقة بالهجوم الإسرائيلي، تنحية أبو الحسن بني صدر من مركزه كقائد عام للقوات المسلحة الإيرانية بعد أيام من الهجوم، ومن ثم توجيه اللوم له على أداء القوات الإيرانية في المعركة ومن ثم اختفاؤه وهروبه إلى فرنسا.

أما الوثيقة الثانية في هذا الإطار فإنها تتناول الموقف السوري وكيف أن شخصا قريبا من الحكومة السورية أبلغ البريطانيين بأن الاعتقاد السوري هو أن الهجوم الإسرائيلي كان الهدف منه سياسيا وليس عسكريا، وأن الوضع الجديد سيخلق تعاطفا مع العراق بدلا من سوريا التي تقول إنها تواجه إسرائيل في لبنان، وأن الأموال المخصصة لسوريا من السعودية والخليج سوف تتحول إلى العراق.

أما الوثيقة الثالثة فتتعامل مع العلاقات الفرنسية العراقية ما بعد الضربة الإسرائيلية. ومن الواضح أن بريطانيا كانت مهتمة بمعرفة ما سيقوم به الفرنسيون وهل سيزودون العراق بمعدات جديدة لبناء مفاعل نووي جديد بدلا من الذي دمرته إسرائيل.

* وفي وثيقة بعث بها اللورد ترينشارد من وزارة الدفاع البريطانية إلى رئيسة الوزراء حول المفاوضات مع العراق بخصوص اهتمامهم بشراء أسلحة بريطانية بوساطة من العاهل الأردني الملك حسين، يقول فيها: كما تعرفين من رسالة بيتر (الورد) كارينغتون (وزير الخارجية البريطاني) في 4 مارس (آذار) أن السير رونلد اليس رئيس قسم مبيعات الدفاع، قد تفاوض مع العراقيين بخصوص تصليح وصيانة دبابات تشيفتان (الوثيقة التي تخص هذه الدبابات نشرتها «الشرق الأوسط» في حلقة أمس)، وكذلك تزويد العراق على المدى البعيد بدبابات جديدة. هذه المباحثات تمت خلال زيارة السير اليس إلى الأردن ما بين 10 و15 مارس. كما تم خلال زيارته للأردن مناقشة صفقة طائرات التورنادو مع الملك حسين ومع الشريف زيد بن شاكر قائد القوات المسلحة الأردنية.

وتقول الرسالة إنه خلال وجود السير اليس في الأردن قام بزيارة خاطفة إلى بغداد، يرافقه وزير الدولة في وزارة الدفاع، وذلك على متن طائرة تابعة للطيران الملكي الأردني. وقام الاثنان بالزيارة لبغداد يوم 12 مارس وعادا في نفس اليوم، بعد أن التقيا مع الرئيس العراقي صدام حسين والمارشال عدنان خيرالله طلفاح، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع العراقي، ومجموعة من الضباط العراقيين. وتقول الرسالة إن الرئيس العراقي يبعث بتمنياته الخالصة لك، ويصر أن تصلك هذه الرسالة.

هذه الاجتماعات، تقول الوثيقة «تعتبر خطوة متقدمة في العلاقات البريطانية العراقية»، والتي إذا «لعبنا أوراقنا بعناية، سوف يعود ذلك بالنفع علينا سياسيا وتجاريا». وتضيف «لقد وقعنا عقدا تصل قيمته إلى 150 مليون جنيه استرليني خلال زيارة السير رونالد اليس (34 مليونا ثمنا لسيارات الإنقاذ المدرعة وذلك من خلال الأردن).

وتقول الرسالة إن العراقيين غير راضين وغير مهتمين بعلاقتهم بالسوفيات، ومهتمون بتطوير علاقاتهم مع الدول الاوروبية، وليس الولايات المتحدة الأميركية، ولكن دون أن يؤثر ذلك على مصلحة بلادهم. «أن نزودهم بأسلحة، سيشكل ذلك مؤشرا على نوايانا، واختبار ذلك هو ما سنعمله لتصليح وصيانة دبابات التشيفتان التي تم الاستيلاء عليها من إيران».

«لقد كان الرئيس العراقي واقعيا في تقييمه للمشكلات السياسية التي سنواجهها في أي صفقة أسلحة معهم خلال الحرب مع إيران. وقال إنه لا يريد أن يسبب أي إحراج أو صعوبات لأي دولة بهذا الخصوص. ولهذا فإنه وافق على أن يتم تصليح الدبابات عن طريق الأردن. أما بخصوص البيع فإنه مستعد أن يقبل أن يتم تسليم الدبابات الجديدة بعد انتهاء الحرب».

وقالت الوثيقة إن ما اقترحه الأردن بخصوص الدبابات الجديدة لم يكن دقيقا لأن العراق وافق أن يكون ذلك بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار. «لكن الأولوية الآن لصيانة الدبابات التي استولوا عليها. وعلى طاقم من الخبراء البريطانيين أن يقوموا بزيارة للعراق لتقييم ما تحتاجه هذه الدبابات حتى يتم تصليحها وإعادتها للخدمة. يمكن تزويد الأردن بقطع الغيار، لكن التعليمات هو أن لا نزود العراق بذخيرة خلال الحرب. وعلى الرغم من هذا فإن تصليح الدبابات قد يسبب بعض المشكلات للحكومة عندما ينفضح أمرها، وهذا ما نتوقعه أن يحدث».

وتضيف الوثيقة «إننا نعترف بمساعي الملك حسين الحميدة في العلاقة مع العراقيين. لكننا نعرف أيضا أنه يقوم بعمل ذلك حفاظا على مصالحه الخاصة، لكنه يشعر أنه يتمتع بعلاقة خاصة وثقة عالية مع المملكة المتحدة».

«الملك حسين رحب بالمبادرة التي تخص صفقة التورنادو (سوف تنشر /الشرق الأوسط/ في الحلقة القادمة حيثيات وملابسات الصفقة ودور الملك حسين والمشكلات بين ألمانيا وبريطانيا بخصوصها) كبديل للخيار الفرنسي. وسيقوم فريق من شركة (ايروسبيس) المصنعة للسلاح بزيارة عمان في 28 مارس. وسيقدم الفريق نبذة عن طائرات التورنادو ونسخة منها سيتم إنتاجها في التسعينات وما بعد ذلك، والتي ستفي بما يحتاجه العرب من وسائل دفاعية».

«هذه مجرد بداية لطريق طويل، على الرغم من أن الشخص قد يتساءل أو يبدو غير مقتنع بالنتيجة النهائية كون الأردن يتجه إلى العراق كشريك على المدى البعيد وليس السعودية. لكن الهدف الملح حاليا هو مواجهة الخيار الفرنسي، وهذا ما أعتقد أننا حققناه لحد الآن».

لقد قمنا ببعض الترتيبات حتى يقوم الملك حسين بتجربة طائرة التورنادو الشهر المقبل. لقد وجهنا دعوة للسعودية وأخرى للسلطان قابوس حتى يبعثا بفريق لتقييم الطائرة. يجب أن نكون حذرين بهذا الخصوص، وأن لا نعطي أولوية للعمانيين ونفضلهم على الأردنيين، لأن الأردن هو الذي باشر أولا في هذا المجال ويرى نفسه في موقع القيادة بخصوص الصفقة. كل هذا يعتمد على الألمان، وأرجو أن لا يكون هناك جواب سلبي من ألمانيا».

نحن الآن بصدد إرسال رسالة إلى الملك حسين بهذا الخصوص، وسوف تصلك نسخة منها. سوف أبعث برسالة إلى بيتر كارينغتون (اللورد كارينغتون) الذي ما زال يشعر أننا على عجلة من الأمر، «لكن اعتقادي إذا لم نتحرك بسرعة

فإن سوق الطائرات سوف تتجه صوب الفرنسيين أو الأميركان. كما أن ذلك قد يعني أن الألمان يريدون تأخير الصفقة حتى يتسنى لهم بيع طائرات ليبورد».

العراق يبدأ مفاوضات مباشرة مع فرنسا حول إعادة بناء منشآته النووية

* في الحلقة الأول من وثائق الحكومة البريطانية تناولت الشرق الأوسط ضرب المنشآت العراقية النووية. وأثارت إحدى الوثائق تساؤلات حول سلوك الفنيين الفرنسيين يوم وقوع الهجوم الإسرائيلي. ولماذا انسحب الطاقم الفني الفرنسي من المكان قبل دقائق من الغارة وبسرعة غير معهودة. مما يعني أن فرنسا قد تكون على علم بالغارة، ولو حدث أن أصيب أحد أفرادها بأذى (قتل عدد من العراقيين) فإن ذلك سيثير غضبها، وهذا ما كان يخاف من وقوعه وزير الدفاع الأميركي واينبيرغر عندما سمع بالغارة (في وثيقة أخرى من واشنطن). المختبرات التي كان يديرها الإيطاليون لم تدمر، واستغرب البريطانيون من عدم استهدافها من قبل الإسرائيليين، كونها تستخدم للتدريب وتساعد في تخريج كوادر عراقية في مجال الهندسة النووية.

وثيقة اليوم تلقي الضوء على المحادثات بين العراق وفرنسا بعد أقل من شهرين من وقوع الغارة، وجاءت على شكل رسالة من السفارة البريطانية في باريس وموجهة إلى وحدة الأسلحة النووية في وزارة الخارجية البريطانية. تقول الوثيقة إن الصحافة الفرنسية تناولت بإسهاب الزيارة المتوقعة القريبة لطارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، معتمدة في تقاريرها على مصادر عراقية خاصة. «وسيطلب نائب رئيس الوزراء العراقي من فرنسا تزويد العراق بمفاعل نووي كبديل لمفاعل تموز الذي دمرته إسرائيل في الهجوم.

وتضيف الوثيقة أن وزارة الخارجية الفرنسية تدعي أنه لم يحدث أي اتصالات مع العراقيين بهذا الخصوص، ولحد الآن لم يحدد أي موعد لزيارة طارق عزيز. الموقف الرسمي الفرنسي يقول بأن «العراق لم يطرح موضوع بناء مفاعل بدلا من تموز الذي دمرته إسرائيل».

وتقول الوثيقة بأن المسؤول الفرنسي الذي تكلمت معه السفارة البريطانية، والذي حضر احتفال السفارة العراقية في باريس باليوم الوطني أبدى جهله بالزيارة المفترضة لعزيز، لكنه لم ينف أن يحصل شيء من هذا القبيل في المستقبل.

كما تتناول الوثيقة اليوم الوطني العراقي والحضور الفرنسي وتقول بأن «وجود رئيس الوزراء الفرنسي بيير موروي في الاحتفال العراقي يعكس العلاقة بين البلدين، ومن الواضح أنه لا يوجد أي امتعاض بين أي من الطرفين تجاه الطرف الآخر. تقديري الشخصي أن الفرنسيين قد اتخذوا مبدئيا قرارا بالتجاوب مع الطلب العراقي لتزويدهم بمفاعل بدلا من الذي تم تدميره، ولكن بشرط أن يقبل العراقيون أن يكون هناك ضوابط صارمة لعمل المفاعل، وأن هذه الضوابط قد تم إعلام العراقيين بها».

السوريون يعتقدون أن الغارة الإسرائيلية ضربة سياسية وليست عسكرية

* أما تقييم بريطانيا لرؤية السوريون للغارة الإسرائيلية على المنشآت النووية العراقية فقد جاء في وثيقة أرسلتها السفارة البريطانية في دمشق وعلى شكل برقية مؤرخة في 18 يونيو (حزيران) أي بعد 11 يوما من الغارة الإسرائيلية.

وتقول الوثيقة إن الرئيس الأسد قد ركز في محادثاته مع المبعوث الأميركي فيليب حبيب حول الغارة الإسرائيلية على المسار اللبناني. «الأسد يعتقد أن هناك مشكلات أخطر وكامنة في الحالة اللبنانية وأن الهجوم على بغداد قد يزيد من التوتر في المنطقة ويؤدي لتعميق الأزمة اللبنانية ومجابهة سوريا إسرائيلية».

تعتمد وثيقة السفارة البريطانية في دمشق على معلومات داخلية سوريا من خلال أحد العاملين في الحكومة والذي مرر هذه المعلومات للسفارة البريطانية.

وتقول البرقية «مصدرنا الشخصي، والذي يتمتع بعلاقات قريبة من الحكومة في دمشق، قال لي (موقعة البرقية باسم رايت) إن الحكومة السورية تعتقد أن السبب الرئيسي وراء الغارة، التي تمت بمساعدة أميركية هو سياسي وليس عسكريا. وأن الهدف منها هو إبعاد الأنظار عن سوريا وتسليط الضوء على العراق».

جدير بالذكر أن الوثائق التي نشرتها «الشرق الأوسط» في الحلقة الأولى والتي تتناول الغارة بين بعضها أن الأميركان لم يكونوا على علم بالغارة، وهناك وثيقة بينت رد الفعل الغاضب لوزير الدفاع الأميركي كاسبر واينبيرغر الذي استشاط غضبا عندما أخبر بالغارة بعد دقائق من حدوثها وكان يجلس مع مسؤول بريطاني. ونقل المسؤول في برقيته أن واينبيرغر يقول إن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن قد فقد صوابه.

وتضيف وثيقة دمشق أن «المصدر السوري أخبرني أن القيادة السورية تعتقد أن تأثير الغارة المباشر هو أن الدفعات ستتحول إلى العراق، وهذه كانت مخصصة لسوريا من الكويت والسعودية وهي مبالغ مالية كبيرة».

لكن المسؤول البريطاني يعتقد أن هذا التحليل السوري قد يكون مجرد اضطراب عصبي تجاه بغداد. «إنني مهتم جدا أن أسمع وجهة نظر جدة والكويت أو بغداد بهذا الخصوص». وتطلب الوثيقة من وزارة الخارجية تمرير هذه المعلومات إلى البعثات البريطانية في نيويورك والأمم المتحدة وواشنطن وموسكو.

أبو الحسن بني صدر يقال من منصبه كقائد أعلى للقوات الإيرانية

* برقية من السفارة البريطانية في بغداد أرسلت في 11 يونيو (حزيران) 1981، أي بعد أربعة أيام من الغارة الجوية الإسرائيلية (نشرت «الشرق الأوسط» وثائق ملابساتها في الحلقة الأولى) إلى الحكومة البريطانية. وتقول الوثيقة إن الإيرانيين يعتقدون أن الغارة الإسرائيلية، التي شجبوها، ستعجل من إسقاط نظام بغداد، وإن أحد قادة الثورة الإسلامية آية الله بيهشتي (الذي قتل لاحقا في ظروف غامضة ونشرت «الشرق الأوسط» وثيقة بريطانية في الحلقة الثانية بهذا الخصوص) قال إن إيران تشجب الاعتداء الإسرائيلي على بغداد وأي دولة إسلامية.

وتقيم الوثيقة الغارة الإسرائيلية على العراق وانعكاساتها على الحرب بين البلدين. إذ تقول «الإيرانيون يعتقدون أن الغارة ستضعف صدام حسين وتشوه سمعته، وأنهم يعتقدون أن ذلك سيعجل من سقوطه. كما أن الإيرانيين سيشددون من مطالبهم لإنهاء الحرب بين البلدين».

وتتوقع الوثيقة أن إزاحة بني صدر من منصبه في 10 يونيو (حزيران)، أي بعد أيام من الغارة الإسرائيلية على العراق، كقائد أعلى للقوات المسلحة، كونه يتبوأ مركز رئيس الجمهورية، لن يجلب أي اعتدال في الموقف الإيراني اتجاه الحرب، «على عكس ذلك أن التغيير ستكون نتيجته العكس من ذلك».

يذكر أن الحسن بني صدر اختفى عن الأنظار بعد أن داهمت قوات حراس الثورة الإيراني بيته قبل أن يوقع الخميني على إقالته في 22 يونيو (حزيران) بعد أن اتهمه بضعف الأداء. وفي 10 يوليو (تموز) غير بني صدر من مظهره وارتدى الزي الرسمي للقوات الجوية الإيرانية وركب طيارة إيرانية اتخذت مسارا قريبا من الحدود الإيرانية التركية، وبعد ذلك دخلت الطائرة الأجواء التركية واتجهت إلى فرنسا، ولجأ أبو الحسن بن صدر إلى هناك مع مسعود رجوي.

وتقول الوثيقة إن الإيرانيين لن يوفروا أي جهد في استخدام ضعف العراق على الأرض والذي سببته الغارة الإسرائيلية على المنشآت العراقية النووية. «لكن لا نعتقد أن قدراتهم عظيمة في تحقيق ذلك». أما بالنسبة للتأثير الآني للغارة الإسرائيلية، «فإننا نعتقد أن الإيرانيين حذرون من عدم الظهور بمهاجمة بغداد مثل الإسرائيليين، وأن هذا سيردعهم من القيام بغارات في عمق العراق حتى لا يربط الناس بين الغارتين ويضعهم في نفس مصاف الإسرائيليين».

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة السادسة)

صفقة طائرات التورنادو للدول العربية

الألمان يتعاملون بحذر وبريطانيا تريد السرعة في القرار



مارغريت ثاتشر مع الملك خالد خلال زيارتها للرياض



طائرة تورنادو البريطانية الألمانية الإيطالية الصنع

لندن: عبد اللطيف جابر
في حلقة اليوم السادسة، تتناول «الشرق الأوسط» عددا من الوثائق السرية البريطانية، التي تتمحور حول بيع الأسلحة، وبالتحديد طائرة تورنادو التي أبدى عدد من الدول العربية اهتمامهم بها، وقام الأردن وسلطنة عمان من خلال مساعي الملك حسين والسلطان قابوس بالحملة من أجل إدخالها في القوات الجوية في عدد من الدول العربية. في الحلقة، ثلاث وثائق رئيسية حول الموضوع، وهي المراسلات بين الملك حسين ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر، ومراسلات مارغريت ثاتشر واجتماعها مع المستشار الألماني هيلمت شميث، والوثيقة الثالثة حول اجتماع لجان وزارات الدفاع الألمانية والبريطانية. هناك أيضا بعد المذكرات الداخلية البريطانية الموجهة من الجهاز الإداري البريطاني إلى رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر والوزراء المعنيين في الدفاع والخارجية، والتي تلقي الضوء على كيف يجب على مارغريت ثاتشر أن تدير محادثاتها ومراسلاتها مع المشترين العرب ومع حلفائها الغربيين المشتركين في المشروع، خصوصا الألمان، والإيطاليين.

الوثائق تبين الصعوبات الألمانية (بسبب ماضيهم في الحرب العالمية الثانية تجاه اليهود) في قضايا الدفاع، وخصوصا تزويد «أعداء إسرائيل» العرب بالأسلحة. أضف إلى ذلك أن هذه الدول، على الرغم من تعاونها في مشروع مثل طائرة الـ«تورنادو» فإن مصالحها التجارية الخاصة تبدو مختلفة ومنفصلة بعضها عن البعض. فمثلا كان هناك خوف بريطاني من أن ألمانيا قد تفشل صفقة الـ«تورنادو» المشتركة لصالح طائرتها الخاصة «ليبورد» التي كانت تتفاوض مع السعودية حولها. كما أن بريطانيا كانت تخشى من أن السوق الدفاعية العربية قد تتجه إلى فرنسا وتشتري طائرات الميراج، أضف إلى ذلك أنها لا تريد أن تغضب حلفاءها العرب، خصوصا الملك حسين، المحرك الرئيسي وراء الصفقة، التي كانت تقدر بـ300 طائرة لسبع أو ثماني دول عربية، والتي قد ينضم إليها المغرب وباكستان. وتبين من خلال اجتماع لجان الدفاع البريطانية ـ الألمانية أن بريطانيا كانت تريد إرضاء الملك حسين بأسرع فرصة ممكنة، الذي كان تواقا للصفقة، قبل أن يتأثر برأي مستشاره العلمي الدكتور طوقان، المتخصص بالقضايا العسكرية الذي كان يميل إلى الفرنسيين وصفقة الميراج. الدكتور هو شقيق الراحلة علياء طوقان زوجة الملك حسين الثالثة التي قتلت في حادث سقوط طائرة في الأردن.

تبين الوثائق أن الإيطاليين قد صعقوا من الضغط الذي تعرضوا له من قبل الإسرائيليين الذين يعارضون أي صفقة أسلحة مع العرب. وكانت إسرائيل تريد أن يرفض طرف واحد من الدول الثلاث المشتركة في مشروع الـ«تورنادو»، من أجل إفشال الصفقة مع العرب، ولهذا اختاروا إيطاليا.

* كانت بريطانيا قد رفضت عام 1979 صفقة بيع محركات طائرات، تصنعها شركة «رولز رويس» البريطانية، التي سيتم استخدامها في طائرة «لافي» إسرائيلية التصنيع. ولكن بعد أن بدأت بريطانيا تفكر جديا في تزويد العرب

بطائرات تورنادو، تبين مذكرة داخلية أن بريطانيا قد تعيد النظر في الطلب الإسرائيلي. أما بخصوص الـ«تورنادو»، فتقول الوثائق إن إسرائيل لم تبد أي اهتمام بشراء الطائرة.

وتقول الوثائق (الاجتماع البريطاني - الألماني) إن الولايات المتحدة قد باعت طائرات «إف 19» للسعودية، ولهذا لم تكن السعودية بنفس الحماس الذي أبداه الأردن وسلطنة عمان، ولهذا فإن أي تردد في صفقة الـ«تورنادو» سوف يشجع فرنسا على التحرك لصالح بيع «الميراج» للعرب.

وتقول بريطانيا أيضا إنه يجب استغلال عدم حماس العرب لشراء الطائرات من القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

لكن الحماس البريطاني لبيع العرب طائرات «تورنادو» لا يعني أنها تريد أي تفوق عسكري في المنطقة أو تزويد العرب بطائرات بمزايا ومعدات وتكنولوجيا مستخدمة في نفس هذه الطائرات التي دخلت الخدمة في الدول المصنعة، أو حتى الطائرات التي سيتم تطويرها ضمن مشروع عربي مشترك، كما اقترحت بعض الوثائق، لصالح السوق العربية التي تفي باحتياجاتهم العسكرية.

لكن الوثائق تبين أنه حتى في حال الاتفاق على الصفقة وتم استيفاء جميع الشروط الأمنية وتلبية الشروط الألمانية تفاديا لإحراجها السياسي مع إسرائيل، فإن طائرات الـ«تورنادو» يجب ألا يتم تجهيزها كاملا كما لو أنها دخلت الخدمة في الدول الغربية أو دول «الناتو» مثلا.

ولخص نائب مارشال الجو البريطاني، ألن ماريمان، القضايا الأمنية الحساسة في تزويد العرب بهذه الطائرات، قائلا إنه يجب إلغاء «اللوحة النووية» من أي طائرة تباع إلى دول عربية. وبينت بريطانيا أيضا أنها مهتمة بأن تبقى «حزمة التذبذب» وكذلك «الحركة الرادارية في تتبع تضاريس المنطقة» سرا لا تزود به الطائرات التي ستباع، وكذلك الحال لبعض المعدات المزودة بها الطائرات، التي ترفض بريطانيا إضافتها للطائرات المصدرة للخارج. كما تبين الوثيقة أن الأردن قد وافق على ألا تزود الطائرات بنظام أسلحة «متفوق». وتقول الوثائق إنه لحد الآن لم تحدد الدول العربية أي نظام أسلحة تريد أن تجهز به طائراتها.

وفي مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية إلى رئاسة الوزراء، تحمل تاريخ 20 مارس (آذار) 1981، يقول السكرتير الخاص للورد كارينغتون إن على رئيسة الوزراء «استغلال وجودها في ماستريك لتناقش موضوع صفقة طائرات الـ(تورنادو) للعرب مع المستشار الألماني هيلمت شميث». وتذكر المذكرة رئيسة الوزراء بالرسالة التي بعث بها شميث بخصوص اهتمام العرب بالموضوع، وتحمل تاريخ 17 فبراير (شباط)، وتقول إن «رسالة شميث تبين الحذر الألماني» بخصوص الصفقة، كما «يجب على رئيسة الوزراء أن تثير مع شميث بعض القضايا التي تتضمنها هذه المذكرة والتي وافقت عليها وزارة الدفاع».

وتقول المذكرة إن على رئيسة الوزراء أن تبين أنها «تقدر حساسية الموضوع والمصاعب التي تواجهها ألمانيا.. العرب متحمسون جدا للطائرات، ومن الواضح أنهم يريدون تفادي القوتين العظميين».

وتقول المذكرة إن «الموضوع قد يثار خلال زيارة وزير الدفاع جون نوط للسعودية، وعليه أن يخبرهم، إذ طرح الموضوع، أننا على اتصال معك (أي مارغريت ثاتشر) بخصوصه». كما تطلب المذكرة من ثاتشر أن تضغط باتجاه أن تقود شركة «بريتيش إيروسبيس» حملة الترويج والتسويق في الشرق الأوسط. «وأن تعطي ضمانات بأننا سنقدم اعتبارات خاصة للقضايا الأمنية الحساسة، وهذه أصبحت على بساط البحث مع المسؤولين المختصين في هذا المجال».

وتبين مذكرة أخرى، تتناول رد المستشار الألماني، عدم الارتياح البريطاني لعدم إفصاح ألمانيا عن نواياها، إذ تقول إن «رسالة المستشار لا تكشف الكثير وكتبت بحذر شديد، لكنها لا تبدو شديدة السلبية. ويقترح مزيدا من التأني بخصوص القضايا الأمنية».

ومنذ اقتراح الصفقة حدثت بعض التطورات المشجعة، تقول الوثيقة، «الاهتمام الأردني ما زال قائما، ووافقت وزارة الدفاع على أن تقدم عرضا عن الطائرات للأردن الأسبوع المقبل، وحضرت (بريتيش إيروسبيس) مواد أدبية حول نسختين من الطائرة (إي دي إس وإيه دي في)، وسوف تتكلم عن نسخة أخرى مصممة فقط لتناسب الاحتياجات العربية. وسيتبع هذا عرض آخر للسعودية».

وتتوقع المذكرة أن يكون هناك اهتمام «من سبع إلى ثماني دول عربية بالطائرات، إضافة إلى باكستان والمغرب، وهذه ستشتري نسخا من طائرات مقاتلة متعددة الأدوار. قد يصل عدد هذه إلى 300 طائرة. نعتقد أن يقود الأردن الدول العربية في عملية التقييم للـ(ترنادو). هذا لمصلحتنا. وبسبب رد رئيسة الوزراء، فقد نوه الملك حسين إلى أن القرار النهائي لشراء الطائرات سوف يعتمد على تقييم الأردن الكامل للطائرة عسكريا. إن المنافسة حادة مع فرنسا التي تطمح إلى بيع نسخة من ميراج 4000، لكننا تفادينا طرح هذا الموضوع مع الألمان، لكننا نعتقد أنهم على علم بهذه الحقيقة».

رد الفعل الإسرائيلي

* وتتناول المذكرة رد الفعل الإسرائيلي، وتقول «لقد بدأ الإسرائيليون حملتهم ضد تزويد العرب بطائرات الـ(تورنادو). لقد قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بالضغط على إيطاليا، وقامت بمحاولات شديدة من أجل إقناع الإيطاليين بمعارضة الصفقة. توقعاتنا أن الحملة ستستمر وتزداد في روما وفي بون».

جدير بالذكر أن «إسرائيليين أظهروا اهتمامهم عام 1979 لشراء محركات (بي بي199) التي تصنعها شركة (رولز رويس) لاستخدامها في طائرات مقاتلات (لافي) التي هي من تصميمهم، لكننا رفضنا طلبهم، لكن صفقة الـ(تورنادو) مع العرب، قد تفرض علينا أن نعيد النظر في الطلب».

وتقول المذكرة إن الإيطاليين «لم يردوا رسميا على رسالة رئيسة الوزراء. لكن المسؤولين الإيطاليين قالوا لنا إن أرنالدو فورلاني (رئيس وزراء إيطاليا) من المحتمل أن يوافق على الصفقة، لكنه على معرفة تامة بالصعوبات التي تواجهها ألمانيا بخصوص تصدير أي أسلحة إلى الشرق الأوسط. لكن اهتز الإيطاليون من شدة الضغط الإسرائيلي عليهم، لكننا لا نعتقد أنهم سيغيرون رأيهم».

محادثات ألمانية - بريطانية

* وفي 27 مارس عام 1981، اجتمعت لجنة من وزارة الدفاع في بريطانيا مع نظيرتها الألمانية في مركز الأخيرة في بون، وكان موضوع النقاش هو صفقة طائرات الـ«تورنادو». ضمت عسكريين من سلاح الطيران في البلدين.

وقال الوفد البريطاني «لقد اكتشفنا أن الفرنسيين يشنون حملة بيع في الشرق الأوسط لبيع طائرات نسخة (ميراج 4000) على المدى البعيد، أما على المدى الوسط فإنهم يروجون لطائرات (ميراج 2000)، لقد منحوا العرب حوافز للتعاون الصناعي في هذا المجال، وهذا قد خلق انطباعا إيجابيا لديهم».

الملك حسين والسلطان قابوس يساعدان في إحباط صفقة «الميراج» مع فرنسا

* وتضيف الوثيقة، متخذة من قمة عمان التي عقدت في الخريف مدخلا إلى ما يفكر فيه العرب، إذ تقول، وهذا ما طرحه الفريق البريطاني في بون، أن الملك حسين قد اقترح برنامجا تعاونيا للتسليح العربي، وأن هذا البرنامج يتطلب شراء 300 طائرة مقاتلة متطورة بميزات خاصة بالاحتياجات العربية. «وفي فبراير، وقبل انعقاد قمة الطائف، عرفت المملكة المتحدة أن الملك حسين كان بصدد اقتراح شراء 300 طائرة (ميراج 4000) لبرنامج التسليح العربي. ومن أجل إحباط ذلك، فقد بعثت برسالة إلى الملك تطلب منه أن يأخذ في الحسبان ويمنح طائرات الـ(تورنادو) اعتبارات خاصة. كما قدم السلطان قابوس خلال مؤتمر الطائف وجهة نظر أخرى لصالح طائرات الـ(تورنادو)، ولهذا نعتقد أن صفقة الميراج قد تم تحييدها، لكن يجب أن نتبع ذلك بالترويج السريع لطائرات الـ(تورنادو).. ولهذا السبب، فقد أجابت بريطانيا عن قائمة من الأسئلة الأردنية وحضرت كتيبات سرية حول الطائرة».

أهمية وجهة النظر السعودية

* وقال رئيس الوفد البريطاني في محادثات بون (جيفس) «إن وجهة النظر السعودية في هذا الخصوص مهمة جدا في تحديد توجهاتنا المستقبلية. لم تقرر السعودية لحد الآن أين تقف في هذا الخصوص، وعلاقتهم ببعض الدول العربية، خصوصا الأردن، يشوبها عدم الارتياح، لكن السعوديين أبدوا في السابق استعدادهم لتمويل أي مشتريات عسكرية لبعض الدول العربية، وهذا ما قاموا به بخصوص صفقة الدبابات الأردنية التي دفعوا ثمنها. نأمل أن تكون لدينا معلومات أفضل حول اهتمامات السعودية بالصفقة بعد زيارة وزير الدفاع البريطاني جون نوط وزيارة رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر المرتقبتين للسعودية».

ورد رئيس الوفد الألماني في المحادثات (ألهر غلاسر)، قائلا إن بيع الأسلحة للشرق الأوسط، المثيرة للجدل والخلاف هو في عصب الحوار الدائر الحالي في ألمانيا الاتحادية. المستشار الألماني شميث سوف يقوم بزيارة للسعودية في نهاية أبريل (نيسان) المقبل. ونعتقد أننا سنوضح سياستنا بخصوص بيع أسلحة للشرق الأوسط قبل الصيف المقبل».

وأضاف (ألهر غلاسر) أن «ذلك لا يعني ألا تكون هناك مباحثات ثنائية حول أي صفقة مع دول أخرى». الاعتقاد السائد، ومن خلال وثائق أخرى تخص هذا الملف، أن الألمان كانوا يفكرون في أن عدم بيع الـ«تورنادو» قد يعطيهم فرصة تخصهم وحدهم لبيع طائرات «ليبورد» التي يصنعونها. وأضاف عضو آخر في الفريق الألماني، قائلا إن «من ينتقدون بيع أسلحة للشرق الأوسط يزدادون داخل البرلمان الألماني».

ورد الفريق البريطاني «إننا نقدر الصعوبات التي تواجهها ألمانيا. لكننا نعمل من خلال هذه الصعوبات السياسية.. في السابق، وجه إلينا العرب انتقادات على هذه السياسة، والآن يتوقعون منا أن ندعمهم.. العرب يميلون إلى أن يفهموا الأمور بشكل شخصي.. في السابق، اتهمت بعض الدول العربية بريطانيا بأنها أدارت ظهرها لهم، والآن نشعر بأن علينا أن نغير هذا الانطباع. هذه ليست مشكلة بريطانيا وحدها، إنها تخص الدول الثلاث، التي تحتاج جميعها لأن تصلح علاقتها بالعرب».

وبعد ذلك، عرض جيفس الخطوات التي اتخذتها بريطانيا من أجل أن يبقى العرب مهتمون بالصفقة. لقد حضرنا الكتيبات السرية الخاصة بالطائرة الحالية المقترحة، والأخرى التي يمكن تطويرها لتناسب احتياجات العرب (بقدرات قتالية عالية والتي يمكن تطويرها بتمويل من العرب خلال 8 - 9 سنوات قادمة).

هذه المقترحات سوف يتم النقاش حولها مع الملك حسين الأسبوع المقبل، وسيشاهد الملك حسين عرضا للطائرة في 14 أبريل. ومع نهاية الشهر، سوف يكون هناك عرض آخر للعمانيين. لقد وجهنا دعوة إلى فهد عبد الله، مدير العمليات في سلاح الجوي الملكي السعودي، لاختبار الطائرة، لكن لحد الآن لم يصلنا أي رد على الدعوة. جميع هذه الاختبارات ستكون مسؤولية بريطانية، ولا يجب النظر إليها كعملية تقييم تتطلب موافقة الشركاء الثلاثة عليها (بريطانيا ألمانيا وإيطاليا)».

الاقتراح البريطاني أريد منه، كما تقول الوثيقة، «هو تكتيك خاص لاستمالة العرب، ليس فقط لشراء الطائرة بنسختها الحالية وإنما لإشراكهم في المشروع المستقبلي لإنتاج طائرة بميزات تخص متطلباتهم القتالية، لكن هذا سيشجعهم على شراء الطائرة الحالية كخطوة أولية».

وسأل الطاقم الألماني: أي من الدول العربية التي يمكن الاعتماد عليها في المعلومات السرية للطائرة؟ ورد جيفس قائلا «إن الأردن لديه أكثر سلاح جو تطورا في الشرق الأوسط، والملك حسين يقوم بدور أساسي لتحديد أي طائرة يجب على العرب اختيارها».

وأظهر الطاقم البريطاني خوفه من أن مستشار العاهل الأردني العسكري الذي قد ينصحه باختيار (الميراج)، كونه قريبا من الملك بسبب النسب. وتقول الوثيقة: «من يقدم النصيحة للملك حسين هو الدكتور طوقان، المتخصص بالعلوم العسكرية وهو شقيق عالية طوقان الزوجة الثالثة للملك حسين التي توفيت في حادث تحطم طائرة في الأردن. الدكتور طوقان يميل إلى فرنسا ومتأثر بالفرنسيين»، ولهذا قد يقنع زوج شقيقته الملك حسين بشراء طائرة «الميراج».

في حلقة الغد السابعة، سوف تستمر «الشرق الأوسط» في نشر ملابسات صفقة الـ«تورنادو»، خصوصا مراسلات مارغريت ثاتشر مع الملك حسين والمستشار الألماني.

* الـ«تورنادو» هي طائرة حربية مقاتلة، تصنع في بريطانيا، ضمن اتفاق ثلاثي بريطاني - ألماني - إيطالي مشترك. في بداية الثمانينات، كانت هناك ثلاث نسخ من التصاميم وهي: الـ«تورنادو» (إي دي إس) مقاتلة ومحددة وضاربة للهدف، و«تورنادو» (إي سي آر) مقاتلة ومجهزة إلكترونيا واستكشافية، و«تورنادو» (إيه دي في) بدفاعات جوية متعامدة ومعترضة.

قامت في الطيران لأول مرة عام 1974، لكنها دخلت الخدمة في الدول المصنعة بين عامي 1979 و1980. إمكاناتها الدفاعية والقتالية جعلتها الخيار الأساسي في الدول وتم استبدال عدد من الطائرات الحربية السابقة في تلك القوات الجوية لهذه الدول.

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة السابعة):

طائرات التورنادو (2) مراسلات الملك حسين مع مارغريت ثاتشر.. المستشار الألماني يريد صفقة ثنائية مع السعودية



المستشار الالماني شميث مع مارغريت ثاتشر



الملك حسين مع ثاتشر في مقر الحكومة البريطانية



طائرة «ميراج 4000»

لندن: عبد اللطيف جابر

في حلقة اليوم السابعة، تتناول «الشرق الأوسط» وثائق بريطانية أخرى، تتناول ملابسات صفقة الـ«تورنادو» التي بدأتها أمس في الحلقة السادسة. وهناك ثلاث وثائق رئيسية تخص الموضوع، أولها رسالة الملك حسين لرئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر، ورسالة المستشار الألماني هيلمت شميث لمارغريت ثاتشر، وكذلك تكملة محضر اجتماع الدفاع بين الحكومتين الألمانية والبريطانية. تواريخ الوثائق تبين الحماس البريطاني لصفقة الطائرات، وكذلك حماس الملك حسين. أما على الطرف الآخر، فإنها تبين التلكؤ الألماني، إذ كان الألمان ينتظرون نتيجة زيارة المستشار هيلمت شميث إلى السعودية في نهاية أبريل (نيسان) 1981. وهل سيحصل على عقد لتزويد السعودية بطائرة «ليبورد». الرسائل بين ثاتشر والملك حسين ورسائلها إلى شميث، تبين أنها كتبت خلال يومين. أما رد المستشار الألماني عليها، فقد جاء بعد شهر. وفي رده الكثير من الغموض والعموميات، وتبين أنه ليس على عجل من الأمر. وتبين مفاوضات الدفاع وكيف أن الألمان كانوا يريدون تأجيل البت في التفاصيل واستخدموا القضايا الأمنية والتحالف الحكومي كغطاء لمشاريعهم التجارية. هذا لم يرض البريطانيين.

في رسالة بعث بها العاهل الأردني الملك حسين لرئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر وتحمل تاريخ فبراير (شباط) 1981، يفصح فيها عن نيته باسم مجموعة من الدول العربية، إضافة إلى باكستان، توحيد المعدات العسكرية في هذه الدول، ويقترح على بريطانيا أن تلعب دورا في هذا الاتجاه. وجاءت رسالة الملك حسين على شكل رد مكتوب على رسالة بعثت بها ثاتشر إليه قبل فترة قريبة وتتناول فيها استفساره السابق حول إمكانية شراء 300 طائرة «تورنادو» (التي تصنعها بالاشتراك مع إيطاليا وألمانيا).

تقول رسالة الملك حسين «وصلتني رسالتك قبل قليل من مغادرتي لحضور القمة الإسلامية في الطائف، بخصوص طائرات الـ(تورنادو). بعض دول المنطقة، وهي الأردن والعراق والكويت وعمان والسعودية، (كما أننا تكلمنا مع المغرب وباكستان بخصوص هذه الأفكار)، تولي اهتماما وتشعر بأنه توجد هناك حاجة لتوحيد قدراتها ومعداتها العسكرية تدريجيا بأنظمة حديثة تتناسب مع احتياجاتنا المستقبلية. إننا نشعر بأن الأمر أصبح ملحا لتعزيز قدراتنا الفردية وبشكل جماعي لنواجه التهديدات التي نتعرض لها، وذلك من خلال أنظمة عسكرية منسجمة مع برامج تدريبية تساعدنا على استخدامها، وفي نفس الوقت، نريد تأسيس منشآت قادرة على صيانة وتعديل الأنظمة المعمول بها إذا دعت الحاجة».

رسالة الملك تبين طموحه، ليس فقط في الحصول على معدات عسكرية متطورة ومتقدمة وتتناسب مع احتياجات المنطقة، ولكنه كان يريد إرساء بنية تحتية لبرامج عسكرية مستقبلية، إذ تضيف الرسالة «إننا نريد أن نرسل كوادرنا للعمل مع مصنعي السلاح حتى يشكل هؤلاء النواة في التقدم التكنولوجي ويصبحوا عناصر التغيير في المستقبل، ومع مرور الوقت يساعدون في تحويل المنطقة من مستهلك للأنظمة المصنعة في الغرب إلى دول تعتمد على قواتها الذاتية في الصيانة والتعديل والتحديث».

وينتقل الملك حسين بعد ذلك في رسالته ليشرح كخطوات أولية ما تحتاجه الدول السبع التي عدها في البداية. «إننا نبحث عن طائرة مقاتلة متفوقة جويا، مزودة بأسلحة وأنظمة إلكترونية، قادرة على التحدي الجوي، وتفي باحتياجاتنا حتى نهاية القرن وربما إلى بعد ذلك. إننا نبحث عن طائرة مقاتلة ضاربة بعيدة المدى، تلبي احتياجاتنا وقادرة على التعامل مع أهداف مختلفة على الأرض».

وبعد أن حدد الملك ما يحتاجه من الطائرة وكذلك احتياجاته العسكرية في المنطقة على المدى البعيد، شرح نظرته حول الاصطفاف السياسي المستقبلي، وقال إن المجموعة «تميل إلى الابتعاد عن القوى العظمى لصالح دول المجموعة الأوروبية.. هذا التحرك سوف يدر بالمنفعة على الجهتين.. وذلك بسبب حجم الاحتياجات».

«بالنسبة لنا، فإن السؤال المهم هو: من أين يمكننا الحصول على المساعدة وتطوير واستقبال المعدات المناسبة المختلفة؟ وثانيا، وبنفس الأهمية، إن لم نقل الأهم، كيف يمكننا أن نحصل على ضمانات بأن المعدات التي نطلبها ونتباحث فيها ستصلنا في نهاية المطاف، سواء المرتبطة بعقود أو التي يتم تطويرها من أجل استخدامها مستقبلا في الطائرات التي سيتم تصميمها لتفي باحتياجاتنا؟».

يطرح الملك حسين هذه القضية لأنه يعتقد أن هناك «أسبابا سياسية قد تفرض على المصنع إيقاف العمل نهائيا أو مؤقتا في العقود الموقعة. لهذه الأسباب، قررنا في الواقع الابتعاد عن الدول العظمى واتجهنا إلى أوروبا».

وفي الفقرة التالية، يشرح الملك نيته ونية المجموعة الاتجاه لاختيار طائرة الـ«ميراج 4000» الفرنسية التي لم تدخل الخدمة ولم ينته العمل بها. هذا المقترح الأردني بأن المجموعة العربية قد تتجه نحو فرنسا قد أثار عند رئيسة الوزراء البريطانية الحماس لأن تحاول إقناع شركائها الأوروبيين في مشروع الـ«تورنادو» بجدوى الصفقة، كما أنها حاولت تذليل الصعاب السياسية، بسبب الضغوط الإسرائيلية، مع ألمانيا وإيطاليا، وهذا ما كان واضحا من خلال المذكرات (أمس) الداخلية البريطانية بين رئاسة الوزراء ووزارتي الدفاع والخارجية، التي تبين الخط الذي على البريطانيين اتخاذه في المفاوضات والقائلآت الرسمية.

وتقول الرسالة «الحوار بخصوص (ميراج 4000) ما زال قائما بيننا وبين الحكومة الفرنسية والمصنعين للطائرة. لقد قطعنا مسافة كبيرة في هذا الاتجاه بخصوص الاحتياجات التقنية في ضوء الاعتراضات السياسية الآنية والتي قد تبزغ في المستقبل. لم نختار الـ(تورنادو)، وذلك بسبب ممانعة ألمانيا بيع الأسلحة لمنطقتنا. والسبب الثاني هو عدم وجود تأكيدات من حكومة صاحبة الجلالة بأنها ستلبي طلباتنا.. خصوصا بعد أن فرضت حظرا علينا لأسباب سياسية، والذي تأثرنا به بين الفترة والأخرى. والسبب الثالث أنه مع أن الـ(تورنادو) هي طائرة متطورة وصالحة لهذا الهدف، إلا أن نسخة (إيه دي في) منها صالحة للاعتراض وتدمير طائرات عدوة بعيدة المدى فقط، ولكن ليس للقتال.

هذه مجرد انطباعات غير كاملة، لأنه لم تسنح لنا فرصة اعتبار الطائرة بجدية قبل وصول رسالتك، كما أن الطائرة في حد ذاتها ما زالت غير معروفة لدينا من الناحية التقنية. ما نعرفه هو مجرد ما نشر عنها.

لقد أوصلت رسالتك إلى جميع الأطراف المعنية، وأشعر بأن الجميع سيكونون مهتمين بالطائرة بعد أن يجاب عن أسئلتنا المتضمنة في هذه الرسالة».

ويعود الملك حسين ويضغط في اتجاه الحصول على أسئلة سريعة، ويثير من جديد حمى المنافسة الأوروبية حول الصفقة، ويقول إننا «نريد تحركا بسرعة حول هذا الموضوع»، وربما كان يريد أن يحصل على أسلحة للعراق الذي دخل في حرب مع إيران. وكانت «الشرق الأوسط» قد نشرت في الحلقات السابقة معلومات حول لقاء مسؤولين

بريطانيين من وزارة الدفاع واجتماعهم مع صدام حسين، الذي قال إنه يريد أن يبتعد عن الاتحاد السوفياتي ويحصل على الأسلحة من بريطانيا، كما قالت إحدى الوثائق إن العراق يفضل علاقة بالدول الأوروبية وليس الولايات المتحدة، والسبب في ذلك هو القيود السياسية والعلاقة مع إسرائيل التي قد تحد من عملية التسليح العراقي في الكونغرس. وهذا ما كرره الملك حسين في هذه الرسالة مرتين، بأن الرغبة هو التوجه نحو أوروبا والابتعاد عن القوى العظمى.

وتقول الرسالة في الختام بخصوص إثارة المنافسة الأوروبية «أحب أن أؤكد أن المحادثات حول الـ(ميراج 4000) قد دخلت مراحل متقدمة، ولذا من المهم جدا، عزيزتي رئيسة الوزراء، أن أتلقى منك في أقرب فرصة ممكنة ردا يمنحنا الفرصة لمعاينة الطائرة بنسختيها، أو أن نستمر على مسارنا وخيارنا الأول وهو طائرة الـ(ميراج 4000)».

إلحاح الملك حسين لحصوله على جواب واف وسريع على الصفقة الـ«تورنادو» قد سرع من المراسلات بين الأطراف المعنية. وكتبت مارغريت ثاتشر رسالة إلى شريكها في المشروع المستشار الألماني في 17 فبراير (شباط)، أي في نفس اليوم الذي بعثت برسالة أخرى للملك حسين، الذي رد عليها برسالة (أعلاه) والتي تحمل تاريخ 18 فبراير.

لكن اللافت للنظر أن رسالة هيلمت شميث التي يرد فيها على رسالة ثاتشر، جاءت بعد شهر وتحمل تاريخ 17 مارس (آذار). طبعا، بينت «الشرق الأوسط» أمس من خلال الوثائق أن الألمان لأسباب سياسية وأخرى تجارية كانوا يتابعون على مسار آخر مصالحهم التجارية الثنائية مع دول المنطقة، وأن عدم نجاح صفقة الـ«تورنادو» قد يعني صفقة ثنائية لهم مع السعودية تخص طائرات «ليبورد»، وربما كان يأمل المستشار الألماني ذلك خلال زيارته المرتقبة للسعودية.

وتقول رسالة شميث التي أرسلها سفيره ألهر غورغن روفاس في لندن باللغة الألمانية مع ترجمة باللغة الإنجليزية، إن «اهتمام عدد من الدول العربية بشراء طائرات متطورة، وكذلك رأيك في الموضوع قد أثار نقاشات حادة في الحكومة الألمانية.

المشاكل التي تخص تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية تشكل قضايا محورية في النقاشات الدائرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية. إنها قضية صعبة وشائكة. ألهر جينشر (وزير الخارجية الألماني) أثار الموضوع سابقا مع اللورد كارينغتون (وزير الخارجية) وأطلعه على الصعوبات التي نواجهها. وفي هذا الإطار، فإن المعدات والأسلحة التي يتم تطويرها وإنتاجها باشتراك مع الآخرين (أي طائرات الـ«تورنادو») تخضع لنفس النقاشات».

رسالة شميث لحد الآن لم تعط أي إجابات صريحة عن الأسئلة التي تأمل أن تجيب عنها ثاتشر وتبعث بها إلى الملك حسين. لكن شميث ليس على عجلة من الأمر، وهذا غير مناسب لبريطانيا.

وتضيف الرسالة «أملي أن تقدري أن ألمانيا الاتحادية سوف تتبنى موقفا بخصوص الطلب العربي، ونيتك في تلبيته، بعد تقصي جميع الأمور بإسهاب، خصوصا القضايا الأمنية.

أتمنى أن تبقى حكوماتنا على اتصال دائم حول هذا الموضوع وقضايا أخرى لما فيه مصلحة للطرفين».

وينهي رسالته بإعلام مارغريت ثاتشر بأنه قد بعث بنسخة من رسالته إلى رئيس وزراء إيطاليا فورلاني، الشريك الثالث في مشروع الـ«تورنادو».

وبعد عشرة أيام من وصول رسالة شميث، رتبت بريطانيا اجتماعا ثنائيا مع الألمان جمع لجان وزارتي الدفاع من البلدين.

وكما بينت وثائق الأمس الحساسية الألمانية تجاه القضايا الأمنية التي تخص إسرائيل، والتي أثيرت في رسالة شميث. ألهر غلاسير، الذي قد قاد الفريق الألماني في مفاوضات وزارتي الدفاع مع بريطانيا، سأل نظيره البريطاني حول رد الفعل الإسرائيلي الذي يتوقعه الإنجليز حول الصفقة.

واتفق جيفس رئيس الوفد البريطاني مع نظيره الألماني، قائلا إنه يتوقع أن «يكون هناك الكثير من المصاعب السياسية مع الإسرائيليين، لكنهم سوف يحصلون على الطائرات التي تناسبهم من الولايات المتحدة، وإنهم غير مهتمين بالـ(تورنادو)، كما أني أشك في أن اهتمامهم السابق في الحصول على محركات (رولز رويس) لطائراتهم ما زال قائما. ويجب أن تتذكر أيضا أن الأميركان قد باعوا طائرات (إف 15) للسعودية، وأن الفرنسيين يأملون بيع العرب طائرة الـ(ميراج) لو فشلت صفقة الـ(تورنادو)».

وجهة النظر البريطانية كانت تدفع في تطمين الشركاء في الطائرة بأن مخاوفهم غير وجيهة، والقول إنه كيف يمكن للإسرائيليين الاعتراض على الـ«تورنادو» بعد حصولهم على ما يحتاجون من طائرات متفوقة جويا من أميركا، التي زودت السعودية أيضا بنفس طائرات «إف 15». كما أنه لا يوجد أي مخاوف سياسية لدى الفرنسيين بخصوص صفقة الـ«ميراج». وأضافت بريطانيا بأن الطائرات الـ«تورنادو» ستكون ناقصة ببعض المزايا القتالية والدفاعية، مثل قدرتها على حمل أسلحة نووية وحزم التذبذب.

هذا طمأن الألمان. واتفق الفريق مع التقييم البريطاني للجانب الأمني والحساسيات الإسرائيلية. لكنهم سألوا: هل المقترح الجديد بتطوير أجنحة الطائرة ومحركاتها سيثير مشاكل أمنية جديدة في المستقبل. وقال جيفس إن «بريطانيا ناقشت الموضوع بدقة ورأت أن هذه المقترحات لن يتم اعتمادها من قبل الناتو (حلف شمال الأطلسي) في الفترة المقترحة، ولهذا لن تكون هناك معلومات تنطبق عليها قوانين السرية. لقد اتفقنا أن الكتيبات التي حضرت حول الطائرة ستقدم لألمانيا للاطلاع عليها بعد الانتهاء من المحادثات مع الأردن».

وسأل الفريق البريطاني عما إذا كانت تقبل ألمانيا أن تقوم الشركة البريطانية «إيروسبيس» بالترويج للـ«ترنادو» في المناطق الحساسة سياسيا بدلا من الشركة الألمانية «بنافيا». ورد الفريق الألماني قائلا إن ذلك يعتمد على «نتيجة المراجعة لسياسة بيع الأسلحة. هذا قد يثير انتقادات سياسة في ألمانيا، إذا تمت هذه الترتيبات قبل أوانها، ولهذا من الأفضل أن نؤجل الموضوع».

الموقف الألماني ربما يعكس اعتبارات تجارية وليس حساسيات سياسية. لأن المقترح البريطاني يقدم مخارج سياسية لتفادي الإحراج السياسي الذي قد يتعرض له الألمان، إلا أن ذلك لم يكن كافيا، ولهذا فقد قرروا تأجيل الموضوع حتى يعطيهم فرصة أطول للتفكير فيه. ورد الفريق البريطاني قائلا إن الترتيبات بخصوص الترويج للطائرة في الشرق الأوسط قد يتم الاتفاق عليه دون الحاجة للانتظار حتى تخرج ألمانيا بسياسة واضحة حول الموضوع في نهاية الصيف.

وهنا، أوضح رئيس الفريق الألماني قائلا إن «هناك صعوبة في ذلك. لأن القرار بخصوص الـ(تورنادو) يعتمد على بيع طائرات (ليبورد) للسعودية، إلا أنهم لم يتلقوا بعد أي طلب رسمي بشراء هذه الطائرات. المستشار لن يتمكن من اتخاذ أي قرارات قبل زيارته للسعودية في نهاية أبريل المقبل، كما أنه ينتظر ليرى ما سيقرر حلفاؤه في الائتلاف الحكومي. ولهذا، لن يكون هناك قرار حاسم قبل نهاية الصيف».

ورد جيفس بأن ذلك سيثير مشاكل كبيرة لبريطانيا. «نحتاج أن نطمئن العرب بأننا جديون، وأن الملك حسين سيسألنا إذا كنا قد توصلنا إلى أي اتفاق مع شركائنا. ماذا علينا أن نقول لهم؟».

واقترح ألهر بيورونغ قائلا «قل للعرب إن ألمانيا الاتحادية ستعيد النظر في سياستها التقيدية تجاه بيع الأسلحة لهم، ولأول مرة منذ عشر سنوات، وأن هناك مراجعة لهذه السياسة».

الوثائق السرية البريطانية (الحلقة الأخيرة):

إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في طهران والدور الجزائري فيه

أسرار المحادثة الهاتفية بين كارتر وثاتشر قبل ساعات من الإفراج عنهم



صورة للرهائن



الرهائن بعد إطلاق سراحهم



جيمي كارتر مع مارغريت ثاتشر

لندن: عبد اللطيف جابر

في هذه الحلقة (الثامنة والأخيرة) تتناول «الشرق الأوسط» الوثائق البريطانية حول المشاورات لإطلاق سراح الرهائن الأميركان في طهران، والتي لعبت فيها الجزائر دورا أساسيا، وكذلك السويد. ويركز عدد من الوثائق على المراسلات بين بريطانيا والولايات المتحدة، ودور البنوك المركزية، مثل «بنك إنجلترا» و«الاحتياطي الأميركي»، في الصفقة والإفراج بالمقابل عن الأصول الإيرانية في الولايات المتحدة التي جمدت بعد أن احتجز 52 موظفا في السفارة الأميركية في طهران من قبل قوات الحرس الثوري الإيراني ومعاملتهم كجواسيس، واحتجازهم لأكثر من عام، من نوفمبر (تشرين الثاني) 1979 إلى يناير (كانون الثاني) 1981. وقد أطلق سراحهم في 20 - 19 يناير، أي مع انتهاء فترة الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر، وتسلم الإدارة الجمهورية الجديدة للرئيس رونالد ريغان. المعروف أن الصورة السياسية التي رسمت للعلاقة بين ثاتشر والإدارة الأميركية في عهد الرئيس ريغان كانت الأقوى بين الدولتين، لكن تبين الوثائق أيضا أن «العلاقة الخاصة» بين ثاتشر والرئيس جيمي كارتر كانت في نفس الأهمية وخاصة جدا، وهذا ما بدا واضحا من خلال مراسلاتهما الشخصية حول موضوع الرهائن وانتهاء فترة إدارة ريغان. وسوف تنشر «الشرق الأوسط» اليوم النص الكامل والحرفي للمكالمة التليفونية بين الاثنين قبل ساعات من الإفراج عن الرهائن، التي أثنت فيها ثاتشر على الطريقة الحكيمة التي أدار بها كارتر المحادثات مع إيران، وقالت له «كنت رائعا. إنها ضربة معلم». وكانت الولايات المتحدة تطلع بريطانيا على أدق التفاصيل في محادثات الإفراج عن الرهائن، أولا بأول، وقبل الاتصال بأي من الحلفاء الغربيين.

* تلقي بعض الوثائق الضوء على المشاكل التي قد يجلبها إطلاق سراح الرهائن الأميركيين لبريطانيا بسبب وجود أربعة مواطنين بريطانيين محتجزين أيضا لدى إيران، منهم ثلاثة مبشرين ومدير شركة اتهم بالاختلاس. وكانت بريطانيا تخشى من رد الفعل الإيراني بعد أن بدأت الصحافة الأميركية تنشر تفاصيل فترة وجود الرهائن في الحجز ومعاملتهم من قبل إيران، وكذلك الدعوات القضائية الشخصية التي قد يرفعها هؤلاء ضد الحكومة الإيرانية. وكانت بريطانيا تريد أن تخفف الحكومة الأميركية من لهجتها، وهذا ما بينته برقية من اللورد كارينغتون وزير الخارجية البريطاني إلى سفيره في واشنطن يطلب منه التحدث مع الإدارة الأميركية بهذا الخصوص لتخفيف النبرة الأميركية حتى يتم إطلاق سراح المحتجزين البريطانيين، وألا تقوض جهود السويد في هذا الاتجاه.

كارتر لثاتشر: أنت على رأس قائمة من أريد أن أشكرهم

* في تاريخ 19 يناير كتب الرئيس الأميركي جيمي كارتر رسالة لرئيسة وزراء بريطانيا قبل ساعات من إطلاق سراح الرهائن.. يقول فيها: «لقد توصلنا إلى اتفاق للإفراج عن الرهائن. ونتوقع أن يغادر الرهائن إيران ويكونوا في طريقهم إلى بلدهم قريبا جدا. أريد أن تكوني على رأس قائمة الأشخاص الذين أريد أن أشكرهم على تعاونهم الرائع خلال السنة الماضية الصعبة جدا. وسوف يتذكر الشعب الأميركي كيف وقفت الحكومة البريطانية وشعبها بحزم إلى جانبنا خلال محنتنا. دعمكم ومساعدتكم الحكيمة عكست الروابط القوية بيننا. لقد طلبت من سفيرنا بروستر أن يطلعكم على أدق الأمور وبحذافيرها، وعلى جميع الترتيبات التي توصلنا إليها مع إيران. لقد حققنا هدفينا اللذين وضعناهما أمام أعيننا في بداية الأزمة: المحافظة على كرامتنا ومصالحنا الوطنية، وإطلاق سراح وسلامة مواطنينا».

ويقول الرئيس الأميركي «أعرف أن الشعب البريطاني سيشاركني فرحتي، وفرحة عائلات الرهائن والشعب الأميركي كافة في هذا اليوم الذي انتظرناه طويلا. لقد برهنت أزمة الرهائن على أنها أكثر تعقيدا من أي تهديد لهيكل العلاقات الدولية، أو أي خلافات حديثة بين الدول. إننا نتقدم بالشكر الجزيل لك ولحكومتك على دعمكم ومساعدتكم لنا».

ثاتشر لكارتر: كنت رائعا.. إنها ضربة معلم

* واتصل الرئيس جيمي كارتر بمارغريت ثاتشر ليطلعها على الوضع وإطلاق سراح الرهائن، وذلك يوم 18 يناير، أي قبل أقل من 24 ساعة من عملية الإفراج. وهنا النص الكامل والحرفي للمحادثة التليفونية كما تم نسخها رسميا.

جيمي كارتر:

أردت الاتصال بك حتى أعلمك بتفاصيل أزمة إطلاق سراح الرهائن.

مارغريت ثاتشر:

أنا سعيدة جدا لسماع ذلك.

جيمي كارتر:

من المحتمل خلال ساعة أن يقوم وزير خارجية الجزائر بإعلان الوصول إلى اتفاق بيننا وبين إيران لصالح حل أزمة الرهائن. وكما تعلمين من خبرتنا خلال الـ14 شهرا الماضية، أنه لا يوجد تأكيدات بعد، لقد خاب أملنا في السابق في مرات عديدة، ولهذا علينا أن نتوخى الحذر. الجزائريون مهتمون أن يقوموا بأنفسهم أولا بالإعلان عن ذلك، وبعد ذلك سوف أقوم أنا بإعلان تأكيد ذلك من هنا، وأتوقع أن يقوم الإيرانيون بنفس الشيء من جهتهم.

النقطة الأخرى، أننا شاكرون لك وللعاملين في «بنك إنجلترا» (البنك المركزي) على كرمهم ومساعدتهم في ترتيبات تحويل المبالغ المالية والوثائق الرسمية المالية في الجزائر بهذا الخصوص. أتمنى أن توصلي تحياتي الخاصة والشخصية للجميع المعنيين وباسم الشعب الأميركي.

مارغريت ثاتشر:

شكرا على لطفك. إننا ننتظر على أحر من الجمر ما يأتينا من أخبار في الساعة المقبلة. إذا حدث وتحقق ذلك فإن صلواتك قد استجابت لجهودك، وهنا علي أن أقول لك بأنك عالجت الأزمة بحكمة وكنت رائعا. إنها ضربة معلم. إننا نشاطرك الفرحة، وسعداء بفرحة الشعب الأميركي والرهائن. إنه شيء رائع، وكنا سعداء بتقديم أي مساعدة.

جيمي كارتر:

لقد كانت من أصعب الأمور التي كان علي أن أواجهها في حياتي. عشتها في نهاري وفي ليلي خلال الـ14 شهرا الماضية. لكن دعم أمثالك لنا لين الصعاب، ولهذا فنحن شاكرون، وسوف نبقى على اتصال ونخبرك بجميع التطورات في لحظة حدوثها. لن أقوم بإيقاظك من منامك في منتصف الليل، ولكن إذا حدث أي تطور سوف نحاول إيصال الخبر لك بطريقة ما.

مارغريت ثاتشر:

أفضل أن أستيقظ من نومي على أخبار مفرحة. تهانينا.

جيمي كارتر:

بالمناسبة.. الترتيبات التي قمتم بها مع «بنك إنجلترا» ومع 12 مصرفا ومع «الاحتياطي الأميركي» وتحويل الأموال بهذه السرعة (كان هناك ما يقارب 5.7 مليار دولار من الأصول المجمدة التي اتفق على الإفراج عن 3.5 مليار منها). وعندما نحصل على الوثائق اللازمة من إيران والجزائر، فإن الشكر يعود إليكم في ذلك.

مارغريت ثاتشر:

أعرف بالترتيبات التي علينا القيام بها، وأتوقع أن يتم الإفراج عن الرهائن بعد التوقيع على الوثائق.

جيمي كارتر:

بعد تحويل الأموال إلى «بنك إنجلترا» وتسلم «بنك إيران المركزي» الوثيقة فإن ذلك يعني البدء في إطلاق الرهائن، وسيقوم الجزائريون بتزويدهم بالحافلات من أجل عملية النقل بالطائرات. وسيتم نقلهم أولا إلى الجزائر ومن هناك إلى فايزبادن في ألمانيا، ومن ثم من هناك إلى واشنطن.

مارغريت ثاتشر:

إذا تم التوقيع على الاتفاق خلال ساعة، هل تعتقد أنه يمكن أن تبدأ عملية إطلاق سراحهم بعد ساعة من ذلك؟

جيمي كارتر:

لا، لن تكون بهذه السرعة، لأن الاتفاق يتم أولا قبل تسلم الوثائق، وعلي أن أعطي موافقتي لتحول المبلغ إلى البنك (المركزي) والبنك يخبر بدوره الإيرانيين بوصول المبلغ. وعند ذلك يطلق الإيرانيون الرهائن. إنها عملية تستغرق بعض الوقت ولن تكون بالسرعة المطلوبة.

مارغريت ثاتشر:

يعني أنها مجرد ساعات.. خصوصا لو كنا نتعامل مع أناس..

جيمي كارتر:

لو كنا نتعامل معك لانتهى الأمر خلال ساعة.

مارغريت ثاتشر:

سننتظر وتوقعاتنا مليئة بالأمل وقلوبنا بالفرحة.. شكرا وتهانينا، وفي رعاية الله، حظ سعيد.

بريطانيا تتحرك لتطبيع العلاقات مع إيران وتطالب دول أوروبا باللحاق بها

* وفي برقية من وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون إلى الاتحاد الأوروبي بعد إطلاق سراح الرهائن الأميركان، قال فيها إن الحكومة البريطانية، وعلى الرغم من وجود مشاكل عالقة بين البلدين مثل المواطنين البريطانيين الذين ما زالوا محتجزين في إيران، «فإن الحكومة سعيدة جدا بإطلاق سراح الرهائن الأميركان الـ52.. إن الحكومة عبرت عن موقفها في مناسبات عديدة حول هذا النوع من الانتهاك للقانون الدولي. لكن أعتقد أن جميع الدول التي يهمها احترام هذا المبدأ الدولي ستكون سعيدة بهذه النتيجة. إننا نقدر شجاعة الرهائن ونثمن عمل الرئيس كارتر وحنكته وإدارته في التعامل مع الأزمة، وحل هذه المشكلة، وكذلك الصبر الذي أظهره الشعب الأميركي».

وتضيف الرسالة «وطبيعيا، فإن الحكومة تأمل بأن إطلاق سراح الرهائن سوف يعبد الطريق من أجل تحسين كامل في العلاقات بين إيران والدول الأخرى. وتأمل بريطانيا بأن تقيم علاقات جيدة مع إيران في المستقبل، وسوف نرفع مع شركائنا الأوروبيين الحظر التجاري الذي تم فرضه في مايو (أيار)، ونأمل بأن يتم أيضا إطلاق سراح المحتجزين البريطانيين الأربعة. وعندما يحدث ذلك فإنه من الطبيعي أن يتم تطبيع العلاقات وإعادتها. إننا لم نقم بتزويد إيران بالأسلحة منذ نوفمبر 1977، وفي الوقت الحاضر لا أعتقد أننا سنقترح تغيير ذلك. وهذا ينطبق على السفينة (خرج)».

وكانت «الشرق الأوسط» قد نشرت خلال الحلقات السابقة وثائق تبين أن وزارة الدفاع ووزارة التجارة كانتا تريدان البدء في العلاقات التجارية والمعدات العسكرية، وهذا ما حصل.. إذ تم الاتفاق على إطلاق سراح السفينة «خرج» قبل أن يتم إطلاق سراح جميع المحتجزين البريطانيين، وإقامة علاقات تجارية مع إيران.

ثاتشر تهنئ الرئيس الأميركي

* وبعد ساعات من المحادثة التليفونية بين مارغريت ثاتشر والرئيس الأميركي كارتر التي نشرت أعلاه، تلقت رئيسة الوزراء البريطانية ثاتشر إعلاما بإطلاق سراح الرهائن. وبعثت برسالة تعبر عن سعادتها بالنتيجة قائلة «وأخيرا، وبعد أكثر من عام تم إطلاق سراح الرهائن! تحريرهم وسلامتهم شهادة على حنكتك وصلابتك في تعاملك مع الأزمة. نهنئكم ونحتفل معكم ومع الشعب الأميركي. قلوبنا مع الرهائن وعائلاتهم، الذين تحملوا الكثير خلال تلك المحنة».

الإيرانيون يطالبون بمزيد من الأصول.. و«بنك إنجلترا» يشترك في المفاوضات تبين وثيقة موقعة من «شخص يدعى مودبا» وتحمل تاريخ 16 يناير، أي قبل ثلاثة أيام من إطلاق سراح الرهائن، وموجهة إلى رئيسة الوزراء، دور البنك المركزي البريطاني في الاتفاق الأميركي - الإيراني الذي تطلب إطلاق سراح الرهائن والإفراج بالمقابل عن أصول وموجودات إيران في الولايات المتحدة.

وتقول الوثيقة «اثنان من موظفي (بنك إنجلترا) غادرا إلى الجزائر للمساعدة في المفاوضات لإطلاق سراح الرهائن. الخلفية لهذا التطور عرفت به هذا المساء».

وتقول الرسالة إن وارن كريستوفر (وزير الخارجية الأميركي الأسبق) اتصل بالسفارة الأميركية في الجزائر وقال إنه إذا أردنا أن نعجل في الأمور فيجب أن يكون هناك تحركات متبادلة، وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه تحويل الأموال يتم فيه إطلاق سراح الرهائن. ولهذا من المهم أن يحضر بعض المسؤولين من «بنك إنجلترا»، حتى لا يكون هناك فترة غير معلومة الملامح بين إطلاق الرهائن والأموال. ولهذا فقد قرر حاكم البنك المركزي تلبية الطلب الأميركي، وأخبر الخزانة البريطانية بالقرار. وللأسف لم يخبر وزارة الخارجية أو وزارة التجارة بذلك. وقد غادر ماكماهون إلى الجزائر الساعة الحادية عشرة صباحا.

لكن لم يتمكن البنك المركزي والخزانة من الوصول إلى أي تقدير من خلال اتصالاتهم مع الولايات المتحدة لمعرفة إذا كانت المفاوضات ستتمخض عن أي نتيجة مرضية، خصوصا أن المبلغ الذي يطالب به الإيرانيون قد ازداد، مما يخلق شعورا بأن الأمور ليست على ما يرام.

الأصول الإيرانية في البنوك الأميركية

* وفي برقية من السفارة البريطانية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في لندن، أرسلت في 14 يناير، أي قبل خمسة أيام من إطلاق سراح الرهائن، تبين أن وزارة الخارجية الأميركية لم تضف أي شيء على ما أصبح معروفا لدى الجميع. يعتقدون أن الحكومة الإيرانية لم تحصل على موافقة البرلمان بخصوص الضوابط المقترحة، خصوصا التي تتعامل مع اقتراح التحكيم.

وينتظر الأميركان الرد الإيراني على الوثيقة التي قدموها عن طريق الجزائر والتي تشرح الصفقة المقترحة. وتبين المعلومات أن الأصول الإيرانية تقدر بـ3.7 مليار دولار، مقابل إطلاق سراح الرهائن، من أصل 5.5 مليار دولار

سيتم الإفراج عنها إذا أطلق سراح الرهائن، وأن 1.8 مليار سيتم الإفراج عنها مجرد عودة العلاقات إلى طبيعتها السابقة، حيث توجد في فروع البنوك الأميركية بالخارج. وسيتم وضع 2.2 مليار دولار في حساب بنكي سيتم التحكيم حوله في المستقبل.